الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (1) 1983
..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

التوزيع السكاني والتنمية في دولة قطر

الدكتور اسحق يعقوب القطب
كلية الاداب ـ جامعة الكويت

مقـــدمة

لقد ازداد الاهتمام بالدراسات السكانية في العقدين الأخيرين في الدول النامية في ضوء خطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف التوازن بين الموارد الطبيعية وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان الذين يزداد عددهم بمعدلات مرتفعة. كما تزايد اهتمام المخططين للتنمية في الدول المصدرة للنفط بصورة عامة ودول الخليج العربي بصورة خاصة بإجراء البحوث السكانية والتحليلات الخاصة بمعدلات الزيادة للخليجيين والوافدين للوقوف على خصائص القوى العاملة واتخاذ السياسات الملائمة لتحديد أنماط المهاجرين وخصائصهم لتحقيق التوازن بين المحليين والوافدين من ناحية وكذلك بين الجنسيات المختلفة للوافدين من ناحية أخرى.

وفي الآونة الأخيرة فقد أولت دول الخليج العربي أهمية خاصة لأنماط التوزيع السكاني للمواطنين والوافدين من أجل تخطيط البرامج التنموية من حيث الكم والنوع وفي المناطق المختلفة للتوصل إلى التوازن الايكولوجي الذي يربط بين التنمية والسكان ويحدّ من التمركز الحضري أو اختلال التوزيع والكثافة السكانية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين التوزيع السكاني ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة قطر والعوامل التي تؤثر في هذه العلاقة. أن مثل هذه التحليل لا بدّ أن يتناول مناقشة القضايا الرئيسية التالية:

أولاً ـ العوامل التاريخية والجغرافية.

ثانياً ـ الخصائص السكانية.

ثالثاً ـ خصائص القوى العاملة.

رابعاً ـ النمو الحضري وأنماط الاستيطان.

خامساً ـ العلاقة بين التنمية والتوزيع السكاني.

أما المصادر التي اعتمد عليها البحث فتشتمل على التقارير الأساسية التي تصدرها الوزارات المعنية بالاضافة

إلى البحوث التي صدرت عن منظمات الأمم المتحدة والدراسات التي قام بها عدد من الباحثين خلال فترة السبعينات وكان للدراسة التي قام بها المكتب الاستشاري شاكلاند كوكس وشركاه أهمية خاصة نظراً لأنها تتضمن البيانات والتقديرات للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر. ومن الصعوبات التي واجهت البحث عدم توفر الاحصاءات السكانية الدقيقة ذلك لأن معظم التقديرات تعتمد على التعداد السكاني الذي تم في قطر عام ١٩٧٠، وقد أجرى تعداد آخر عام ١٩٨٠ إلا أن نتائجه لم تظهر بعد.

أولاً ـ العوامل التاريخية والجغرافية

يرجع تاريخ قطر حسب الاكتشافات الأثرية إلى ما قبل اليونان والرومان. وكانت قطر خلال الفترة ما بين القرن الرابع الميلادي حتى القرن السادس عشر ضمن إقليم البحرين الذي يمتد من البصرة إلى سواحل عمان إلى أن تنتهي في الصحراء. وسكن قطر العديد من القبائل العربية من قحطانية وعدنانية[1] وعند مجيء الإسلام كان حاكم المنطقة المنذر بن ساوى الذي أعلن إسلامه مع العرب والعجم. واستطاعت الخوارج السيطرة على البحرين في ٦٧ هـ إلى ٧٣ هـ بقيادة قطري بن الفجاءة. كما سيطر القرامطة والعيونيين الذين يرجع أصلهم إلى الفرقة الاسماعيلية على منطقة الخليج العربي وقطر سنة ١٠٧٦م حتى تمكن البرتغاليون من الاستيلاء على قطر عام ١٥١٧ ثم طردهم العثمانيون عام ١٥٥٥م. وأبان الحكم العثماني كان أمراء العرب وشيوخهم يمسكون زمام السلطة الحقيقية. ولما ضعفت الدولة العثمانية ثار آل حميد من بني خالد وأخرجوا العثمانيين ونصبوا أنفسهم ملوكاً على الأحساء سنة ١٦٦٩ وما لبثوا أن مدوا سلطانهم على نجد وقطر وغيرها.

وفي القرن السابع عشر نزل آل صباح ـ حكام الكويت ـ وآل خليفة حكام البحرين في «الزبارة» في قطر بعد نزوحهم من نجد ثم اضطروا لمغادرة قطر إثر نزاعات قبلية. وانتهى حكم بني خالد على أثر انتصار حملة عبد العزيز بن محمد السعودي وخضعت قطر لحكم الوهابيين. ثم عاد محمد بن خليفة إلى «الزبارة» وتولاها وأسس دولة حديثة في قطر ونقل خلفاؤه العاصمة من «الزبارة» إلى المنامة.

ويعتبر الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني المؤسس الفعلي لدولة قطر بعد نزول آل ثاني الدوحة عام ١٨٤٧ في ظروف صعبة، وقد وحّد قطر. وبعدها خضعت قطر للحماية البريطانية خلال ولاية الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الذي كان تفجير البترول في عهده. ثم تسلم الحكم الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني، ثم الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني. وقد تم إعلان الاستقلال في أيلول ١٩٧١ وأصبحت قطر ذات سيادة ودخلت المجالين العربي والدولي. وفي فبراير عام ١٩٧٢ تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في أمارة قطر[2].

ومن القبائل القطرية المعروفة هي:

١ ـ آل ثاني.

٢ ـ المعاضيد.

---

(١) مثل قبائل قضاعة وبني أياد، وبنو عبد القيس وغيرهم.

(٢) تولى الشيخ محمد بن ثاني الحكم من ١٨٥٠ ـ ١٨٧٨.
والشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من ١٨٧٨ ـ ١٩١٣.
والشيخ حمد بن عبد الله قاسم آل ثاني من ١٩١٣ ـ ١٩٣٩.
والشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني من ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧.
والشيخ علي بن عبد الله آل ثاني من ١٩٤٩ ـ ١٩٦١.
والشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٦١ ـ ١٩٧٢.
انظر كتاب ـ قطر ـ ١٩٧٨ ـ ١٩٧٨ أصدرته وزارة الاعلام بدولة قطر.

٣ ـ البواكرة.
٤ ـ السودان.
٥ ـ العمامرة.
٦ ـ السلطة.
٧ ـ المهاندة.
٨ ـ الخليفات.
٩ ـ آل بن علي (ومنها الهتمي).
١٠ ـ المنائعة (ومنها العطية).
١١ ـ السادة.
١٢ ـ الكبيسي.
١٣ ـ الغانم.
١٤ ـ المالكي.

بالإضافة إلى الهولة الذين قدموا من الساحل الإيراني والزنوج الذين جلبوا من أفريقيا الذين تزاوجوا على مر الزمن واندمجوا في المجتمع القطري[٣].

تحتل دولة قطر منتصف الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب وتبرز كشبه جزيرة وسط مياه الساحل الغربي للخليج العربي، تحيطها كتلتان من اليابس كتلة الجزيرة العربية إلى الغرب وكتلة إيران إلى الشرق والشمال. ويسودها النظام القاري (الصفة القارية). أي تخضع لمؤثرات مدارية تعمل على رفع درجة الحرارة وزيادة نسبة الرطوبة في الجو[٤]. ويتألف سطح قطر من هضبة مستوية تتخللها بعض التلال والقمم التي لا يزيد معدل ارتفاعها عن ٥٠ متراً. أما مناخ قطر فينقسم إلى فصلين ـ الشتاء وهو قصير معتدل تنخفض فيه معدلات الحرارة، وفصل طويل حار جاف ترتفع فيه درجة الحرارة والرطوبة[٥].

أما بالنسبة لتصنيف التربة تبعاً لصلاحيتها الانتاجية فإنها تخضع لثلاثة تصنيفات:

(أ) تربة صالحة للزراعة وتمثل (١,٧٪) من إجمالي مساحة قطر.

(ب) تربة صالحة للزراعة تحت ظروف خاصة وتشكل (٠,٧٥٪).

(ج) وتربة غير صالحة للزراعة (الأراضي الملحية والرملية) وتشكل (٩٧,٤٥٪)[٦].

هذا وتبلغ المساحة الاجمالية لقطر ١١,٤٣٧ كم٢.

أما بالنسبة لمصادر المياه فإن المياه الجوفية متذبذبة وتختلف من منطقة لأخرى ومن عام لآخر بحيث لا تكفي للاستخدام للأغراض المنزلية أو لمتطلبات التطور الزراعي. وفيما يتعلق بالمياه الجوفية فإن الاستهلاك المتزايد من هذه المياه في ري الأراضي الزراعية وخاصة منذ بداية السبعينات فقد نتج عنه هبوط مستمر في مستويات المياه الجوفية وازدياد نسبة الأملاح فيها بشكل أصبح يتناسب طردياً مع الكميات المنتجة. وقد لجأ القطريون لحفر آبار سطحية مكنتهم من إنشاء المجتمع الصحراوي.

وأنشأت أول محطة لتقطير مياه البحر، وبلغ إجمالي الانتاج في محطتي رأس أبو عبود ورأس أبو فنطاس ٤٦,٥ مليون جالون يومياً[٧].

وقد أوضحت نتائج المسح الذي قامت به منظمة (FAO) عام ١٩٧٨ أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يصل إلى ٢٨٠٠٠ هكتار يزرع منها حالياً ٦٠٠٠ هكتار أو ما يعادل (٢١,٤٪ فقط). وتشير احصاءات التكوين الزراعي على أنه توجد في قطر عام ١٩٧٧ حوالي ٤٩٣ من المزارع والملكيات الصغيرة وعدد العاملين في الزراعة

(٣) محمد طالب سلمان الدويك ـ الاغنية الشعبية في قطر ـ المجتمع القطري ـ ١٩٧٥ ص ٢٧.
(٤) محمد متولي ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٥) محمد عبد الوهاب دياب ـ الجغرافيا الطبيعية لدولة قطر ـ القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٦٠.
(٦) نفس المصدر ص ٢٦٨.
(٧) دولة قطر ـ وزارة الاعلام ـ الكتاب السنوي. ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

١٥٨٠ معظمهم من الوافدين الاسيويين والعرب، وهناك ١٥٣١ بئراً ارتوازياً يستخدم للري[٨].

□أثر البيئة والنفط في التوزيع السكاني:

حيث أن اليابس القطري يفتقر إلى مصادر الحياة فقد توجه السكان لالتماس الرزق من البحر فمارسوا حرفة الصيد (الأسماك واللؤلؤ) فانتشرت المستوطنات البشرية على طول السواحل القطرية على شكل قرى صغيرة، وتتمركز معظم المستوطنات البشرية على الساحل الشرقي أكثر من الساحل الغربي.

يضم النصف الشمالي من قطر ١١٪ من جملة السكان حسب تعداد ١٩٧٠ في حين أن النصف الجنوبي لا يقطنه سوى (٠,٦٪) من مجموع السكان، ويميل السكان القطريون للتمركز في منطقة الشمال التي تبلغ نسبة السكان فيها (٢,١٪) ومنطقة الخور (٣,٧٪) حيث تتوافر المياه الجوفية العذبة.

وكلما اتجهنا جنوباً (باستثناء الدوحة) تقل نسبة الكثافة السكانية، حيث نجد أن منطقة أم صلال لا تزيد نسبة سكانها على (١,٨٪) من جملة سكان قطر. ويرجع السبب في هذا التوزيع إلى عدة عوامل منها:-

١ ــ اختلاف توزيع المياه الجوفية ونسبة ملوحتها.

٢ ــ زيادة ظاهرة الكثبان الرملية في الجنوب القطري.

٣ ــ انتشار التربة الصالحة للزراعة ــ خاصة في منطقة الروضات ــ.

ولا بدّ من الاتجاه نحو الجنوب لاستغلال المياه الجوفية لتخفيف الضغط السكاني على الموارد الطبيعية في المنطقة الشمالية[٩].

أما أثر النفط في التوزيع السكاني فلا نجد حالةالتوازن بين حجم الامكانيات والتوزيع. بل نلاحظ أن مناطق استخراج النفط متمركزة في منطقة الساحل الغربي (وبصورة خاصة منطقة دخان) ويقطن هذه المنطقة نسبة ضئيلة من السكان لم تتجاوز (٣,٤٪) من جملة السكان. ولم تتجاوز نسبة سكان مدينة دخان البترولية عن (٠,٧٪) من إجمالي السكان. وتستنتج من ذلك أن عملية استخراج النفط لا تحتاج إلا لنمط سكاني يتمثل في فئات الموظفين والعمال نظراً لطبيعة النشاط. وتتكرر الصورة بالنسبة لمنطقتي ميناء أمسعيد وجزيرة جالول حيث تكونان تجمعاً سكانياً وظيفياً. كما نلاحظ أن التجمع السكاني في منطقة الروضات ومناطق المياه الجوفية، حيث تمارس فيها حرفة الرعي والزراعة وتربية الحيوانات، يزيد عن التجمعات السكانية في المناطق الاستخراجية للنفط.

□ حجم المستوطنات البشرية:

يبلغ مجموع المستوطنات البشرية في دولة قطر ٥٢ مستوطنة (بما في ذلك مدينة الدوحة) مختلفة في أحجامها ومتباعدة في مواقعها ومتفاوتة في وظائفها. ويرجع هذا الاختلاف والتباين إلى عدة عوامل منها اقتصادية وجغرافية وسياسية مثل مواقع المشروعات الصناعية التنموية ومشروعات الإسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط والعالي سواء من موظفي الدولة المحليين أو مركز سكن الوافدين في المهن المختلفة.

ويوضح الجدول التالي توزيع المستوطنات ومعدلات الاستيطان البشرية.

---

(٨) Shakland Cox Partnership-Aug. 1980. Qatar-Ministry of Municipality Affairs.

(٩) محمد عبد الله ذياب ــ مرجع سابق ص ٣٢٩ ــ ٣٣١.

جدول رقم (١)

توزيع المستوطنات البشرية حسب المناطق ومعدلات السكان[١٠]

المنطقة	العدد	٪ لاجمالي المستوطنات	٪ لاجمالي السكان
الشمالية	١١	(٢١,٢)	(٢,٧)
الشمالية الشرقية	٩	(١٧,٣)	(٣,٧)[١١]
الوسطى	١٧	(٣٢,٧)	(٨٩)
(الدوحة فقط)			(٧٥٪)
الغربية	٩	(١٧,٣)	(٣,٤)[١٢]
الجنوبية	٦	(١١,٥)	(١,٢)
	٥٢	١٠٠	١٠٠

إن الصفة المشتركة بين المستوطنات صغر الحجم والبعثرة والانتشار على شكل قرى صغيرة وتقل المسافة بين المستوطنات في المنطقة الشمالية في حين تزداد في المنطقة الجنوبية. ونلاحظ أن المنطقة الوسطى (منطقة الدوحة) تضم (٨٩٪) من إجمالي السكان[١٣] كما تضم حوالي ثلث المستوطنات. وبعبارة أخرى فإن نمط التوزيع السكاني يشير إلى التمركز الكثيف في منطقة الدوحة (العاصمة) وأن غالبية الموارد البشرية من حيث الكم والنوع تتواجد في جزء واحد من مساحة الدولة. إن هذا الوضع يؤثر في خطط ومشروعات التنمية إذ أن أهداف مثل هذه الخطط لا بد وأن تسعى إلى جذب السكان إلى مواقع جديدة والعمل على توفير اللامركزية. أن تطبيق مثل هذه الخطط يتطلب استراتيجية طويلة المدى ذات مضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة. وسوف تتضح اتجاهات وخصائص الأنماط الاستيطانية من خلال تحليل البيانات السكانية من ناحية وخصائص القوى العاملة.

ثانياً ـ الخصائص السكانية

جاء في التقرير الثاني للأمم المتحدة حول الاستقصاء السكاني أن المشكلة السكانية التي تعتبرها الدول المصدرة للبترول[١٤] (ومنها قطر) ذات أهمية بالغة، هي التوزيع الداخلي للسكان وليس معدلات الزيادة السنوية للسكان[١٥].

لقد كان آخر تعداد أجرته الحكومة لسكان قطر عام ١٩٧٠ وبلغ إجمالي السكان حوالي ١١٨,٠٠٠ نسمة، وبعد ذلك فقد أجريت العديد من الدراسات تناولت التقديرات السكانية التي اعتمدت على معدلات المواليد والوفيات وحركة المسافرين والمغادرين، وتصاريح العمل للقطريين والوافدين وكذلك من احصاءات الاسكان والمساكن لذوي الدخل المحدود والمتوسط، هذا بالإضافة إلى الوحدات الزراعية التي تم انشاؤها وأقيم حولها

(١٠) المصدر ـ دولة قطر التعداد السكاني/ الدوحة ١٩٧٠.

(١١) تضم مدينة الخور حوالي ٥٠٪ من هذه النسبة.

(١٢) تتمركز معظم المستوطنات في الداخل ما عدا مدينة دخان وأم باب اللتان تعتبران مركزين لصناعة الإسمنت.

(١٣) محمد حسن جابر ـ الجغرافيا البشرية لقطر ـ رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٧٧.

(١٤) وهي السعودية، الكويت، ليبيا، البحرين، عمان، قطر، دولة الامارات العربية المتحدة.

(١٥) Pant Shaw.

المساكن للعمال. ولذلك فإن تحليل خصائص السكان سيعتمد بدرجة كبيرة على التقديرات التي تم اعتمادها ونشرت في التقارير والوثائق لدى الوزارات والهيئات الدولية والوطنية.

□ السياسة السكانية:

إن السياسة السكانية التي ترمي إليها دولة قطر تتناول قضية التوازن بين الوطنيين والوافدين، ومسألة زيادة معدلات الخصوبة وخفض معدلات الوفيات وموضوع التوزيع السكاني بما يتمشى مع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تهدف سياسة قطر السكانية استثمار العائدات النفطية في تحسين مستوى المعيشة وتأمين الضمانات الاجتماعية والاقتصادية ورعاية الفرد والأسرة وتأمين الغذاء والمسكن الملائم وحماية البيئة، ورفع مستويات التنمية وخاصة تطوير الانسان. وقد أولت الدولة اهتماما خاصاً للتعليم في مراحله المختلفة والتدريب المهني لسد النقص في القوى العاملة الماهرة، كما اهتمت الدولة بتأمين الخدمات الصحية المجانية لجميع المواطنين المقيمين في مختلف مناطق قطر سواء إقامة طويلة أو مؤقتة.

وسوف نتناول في تحليل الخصائص السكانية تقديرات المواليد والوفيات وكذلك توزيع السكان حسب الجنسية بالاضافة إلى تقديرات السكان حتى سنة ٢٠٠٠.

□ المواليد:

إن تسجيل المواليد والوفيات تعتبر من القواعد الأساسية في قياس معدلات الزيادة السكانية والزيادة الطبيعية والصافية وان [illegible] الرئيسية التي تواجه الدول النامية هي ضبط عملية التسجيل وحث المواطنين على تعريف الهيئات المسئولة وتقديم تقرير عن المواليد والوفيات.

ويوضح الجدول التالي المواليد في قطر خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨.

جدول رقم (٢)

المواليد في قطر حسب الجنسية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ [١٦]

السنة	مواليد قطريون	وافدين	٪ قطريون
١٩٧٤	٢,٠٩٢	٢٢٦٨	٤٨
١٩٧٥	٢,١٤١	٢٥١٨	٤٦
١٩٧٦	٢,١٨٠	٣٧١٣	٤٤,٦
١٩٧٧	٢,٢٦١	٣٠٥٢	٤٢,٦
١٩٧٨	٢,٨١٣	٣١٦٤	٤٧,١

يتضح من الجدول أن عدد المواليد بالرغم من الزيادة التي سجلتها الولادات القطرية خلال فترة ٤ سنوات، إلا أن نسبة المواليد القطريين إلى الوافدين قد انخفضت قليلاً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطريين أكثر استقراراً من الوافدين، وأن قوانين الإقامة وتصاريح العمل تحدّ من هجرة المعالين مع القوى العاملة الوافدة، فان معدلات المواليد لدى الوافدين حافظت على معدلاتها المرتفعة.

وربما يرجع السبب في ذلك إلى حرص الوافدين على تسجيل المواليد لأمور تتعلق بالإقامة وبذلك تكون الاحصائيات واقعية ودقيقة.

أما معدلات الخصوبة عند المرأة القطرية فهي آخذة بالتناقص كما يتضح من الجدول التالي:

(١٦) State of Qatar, Qatar Planning Studies-Working Paper No. 3.

جدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة للقطريات[١٧]

الفترة	معدل النساء بين ١٥ ـ ٤٩	معدل المواليد السنوي	نسبة الخصوبة لكل ١٠٠٠
١٩٦١ ـ ٦٥	٧٣١٤	١٨٨١	٢٥٧
١٩٦٦ ـ ٧٠	٨٤٩١	٢١٣٦	٢٥٢
١٩٧١ ـ ٧٥	١٠,٤٠٧	٢٢٦٩	٢١٨
١٩٧٦ ـ ٨٠	١٣,٣٦٢	٢٨٣٢	٢١٢

يتضح من الجدول أنه بالرغم من الزيادة الملحوظة في عدد النساء اللائي في سن الحمل (أي بين ١٥ ـ ٤٩) خلال فترة العشرين عاماً إلا أن نسبة الخصوبة لكل ١٠٠٠ قد تناقصت من ٢٥٧ إلى ٢١٢. وربما يعزى السبب في ذلك إلى عدم التسجيل الدقيق للمواليد عند القطريات خاصة في المناطق خارج الدوحة أو البعيدة عن المراكز الصحية، أو الاتجاه نحو انخفاض معدلات المواليد الأحياء مقابل ارتفاع معدلات الوفيات قبل الولادة أو عند الولادة.

وكلما اتجه المجتمع نحو التحضر والحياة الحضرية وارتفاع مستوى التعليم وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة أثر ذلك عكسياً على الخصوبة، وقد لا تنطبق هذه القاعدة على قطر في هذه المرحلة حيث ترتفع معدلات الأمية بين فئات السن ١٥ سنة فما فوق وانخفاض نسبة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي خارج المنزل.

وفي ضوء هذه المعطيات يمكن تقدير السكان القطريون حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

السكان القطريون حسب النوع

خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠ [١٨]

السنة	ذكور	إناث	مجموع	معدل الزيادة السنوية
١٩٧٠	٢٤٠٦٦	٢٣٦٧٥	٤٧٧٤١	٣,٨
١٩٧٥	٢٩١٦٠	٢٨٧١٤	٥٧٧٧٤	
١٩٨٠	٣٥,٣٣٨	٣٤,٨١٨	٧٠,١٥٦	٣,٩
١٩٩٠	٥٢,٧٦٩	٥٢,٠١٣	١٠٤,٧٨٢	٤,١
٢٠٠٠	٧٧,٤١٦	٧٦,٢٠٧	١٥٣,٦١٧	٣,٨

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

١ ـ من المتوقع أن يتضاعف السكان القطريون خلال فترة ٣٠ سنة مرتين تحت الظروف الطبيعية وهذا بعكس نسبة عالية من الخصوبة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن السكان يتضاعفون مرة واحدة كل ربع قرن حسب تقديرات (مالتوس).

٢ ـ بالرغم من الارتفاع الطفيف في معدلات الزيادة السنوية حتى عام ١٩٩٠ إلا أن هذا المعدل لا يلبث أن يتجه نحو الانخفاض خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠. أي تشير التقديرات السكانية في المدى البعيد إلى احتمال نقصان السكان القطريين في الظروف العادية. أما الظروف التي يمكن أن تعالج هذا النقصان فيمكن أن تشمل اجراءات عملية مثل تجنيس الفئات ذوي الخصوبة المرتفعة أو توفير الحوافز المتنوعة لزيادة معدلات الخصوبة وتحسين الخدمات الصحية لخفض معدلات الوفيات.

---

(١٧) نفس المصدر السابق.

(١٨) المرجع السابق، تم إعداد الجدول من تعداد ١٩٧٠ واحصائيات المواليد ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩، وقد تم تقسيم السكان إلى قطريين وغير قطريين ابتداء من عام ١٩٧٤.

٣ ـ لا توجد هناك فروق جوهرية بين الذكور والاناث حيث تستمر زيادة الذكور بمعدلات شبه ثابتة خلال الفترة المشار إليها.

نستنتج مما سبق أن التقديرات السكانية تبين ازدياداً مضطرداً في عدد السكان القطريين حتى عام ٢٠٠٠ إلا أن معدل الزيادة السنوي ينخفض تدريجياً بعد عام ١٩٩٠. أي أن التخطيط السكاني على المدى البعيد لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار البدائل الكفيلة لتعويض النقص المتوقع مع بداية القرن الجديد عن طريق وقف معدلات التناقص عند الحد الأدنى ثم العمل على تحقيق زيادة تدريجية.

(ب) سكان قطر ما بين عام ١٩٧٠ و١٩٨٠:

نظراً لعدم اجراء تعديل سكاني بعد عام ١٩٧٠ فقد اعتمد العديد من الباحثين والمستشارين على اجراء تقديرات للسكان بناء على الدراسات الفرعية والمسوح الجزئية التي أجرتها بعض الدوائر الحكومية أو عدد المساكن التي تم انشاؤها. أما بالنسبة للسكان الوافدين فيمكن حصر حركة نسبة عالية منهم عن طريق تسجيل المسافرين جواً وبراً وبحراً سواء المغادرين أو القادمين، وعن طريق تصاريح العمل التي تمنح للوافدين وتحديد الاقامة. إلا أنه من الصعوبة الاعتماد على هذه المصادر للتوصل إلى تقدير دقيق للسكان خاصة حركة المسافرين من الخليجين عبر الحدود مع السعودية في ضوء الاتفاقيات بين بلدان المنطقة.

ويوضح الجدول التالي تقديرات السكان خلال الفترة المشار إليها:

جدول رقم (٥)

تقدير سكان قطر خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ ومعدل الزيادة السنوية

(السكان بالألف)

الجنسية	١٩٧٠	(٪)	١٩٨٠	(٪)	الزيادة	معدل الزيادة السنوي
قطريون	٤٨	(٤١)	٧٠	(٣٢)	+ ٢٢	٣,٨
الوافدون	٧٠	(٥٩)	١٥٠	(٦٨)	+ ٨٠	٧,٩
المجموع	١١٨	(١٠٠)	٢٢٠	(١٠٠)	+ ١٠٢	٦,٤

المصدر: Shakland Cox Partnership- Qatar Ministry of Municipality Affaires-- August, 1980. p. E. 3.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

١ ـ أن هناك تفاوت ملموس بين معدل الزيادة السنوية للقطريين (٣,٨٪) وللوافدين (٧,٩٪)، وإذا ما استمرت زيادة السكان الوافدين في مستوى المعدل الحالي، فإن الهوة ستزيد اتساعاً بين القطريين والوافدين.

٢ ـ لقد انخفضت نسبة السكان القطريين من (٤١٪) عام ١٩٧٠ إلى (٣٢٪) عام ١٩٨٠ أي بمعدل ١٪ سنوياً ومعنى ذلك أنه إذا ما استمر النقصان بهذا المعدل فإن نسبة القطريين عام ٢٠٠٠ ستصبح ١٤٪ فقط من إجمالي السكان. إن مثل هذا الوضع يؤثر ليس فقط في التركيب الاجتماعي والتوزيع الايكولوجي، وتنظيم قوة العمل بالاضافة إلى الوظائف التي تؤديها المؤسسات التحتية اللازمة للتنمية الاجتماعية.

٣ ـ إن الزيادة السكانية للوافدين تشكل ٤ أضعاف الزيادة السكانية للقطريين خلال فترة عشرة سنوات وحوالي ضعف معدل الزيادة السنوية. إن التركيب السكاني للوافدين مثل السن والجنس والمهنة والجنسية والمستوى التعليمي يؤثر بصورة مباشرة في العلاقات

الاجتماعية وكذلك في التفكك الاجتماعي والتباين الثقافي والحضاري. وتصبح مسألة التوازن بين الجنسيات والثقافات الآسيوية والعربية والاوروبية من الأمور التي لها مقوماتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتشير مصادر وزار الداخلية إلى أن اجمالي المهاجرين الذين دخلوا قطر لأغراض العمل أو الإقامة (مرافقون) خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ يقدر ما بين ٦٠ ــ ٧٠ ألف شخص في حين أن الزيادة الطبيعية تراوحت بين ٢٠ ــ ٢٥ ألف شخص وهذا يعني أن تقدير السكان الوافدين عام ١٩٨٠ يتراوح بين ١٥٠ ــ ١٦٠ ألف نسمة.

وإذا أضفنا إلى هذا العدد السكان القطريون عام ١٩٨٠ والذي يقدر بحوالي ٧٠ ألف نسمة، فان تقدير اجمالي السكان يتراوح بين ٢٢٠ ــ ٢٣٠ ألف نسمة[١٩].

وفي نطاق عملية تحليل التوزيع السكاني فإن رصد مواقع التمركز للجنسيات المختلفة سواء القطريين أو العرب الآخرين أو الآسيويين والاوروبيين. إن مثل هذا التحليل يسهم في توضيح الخارطة الاجتماعية لتوزيع مناطق تجمع السكان حسب جنسياتهم المختلفة. وفي ضوء عدم توفر البيانات الاحصائية الشاملة، فإن تحليل احصائيات المساكن يساعد كمؤشر لمعرفة أنماط التوزيع السكاني وكثافته بالرغم من بعض المآخذ التي ترتبط بهذه العملية أهمها التأكد من صحة البيانات وإمكانية الاستنتاج لأغراض برامج ومشروعات التنمية.

(ج) الإسكان والمساكن في قطر:

صدر قانون الاسكان الحكومي عام ١٩٦٤ وابتدأ العمل في أول مشروع في المنتزه عام ١٩٦٦، وكانت الخطة العشرية التي أعدتها لجنة وزارية تشير إلى إنشاء ٣٠٠ وحدة سكنية سنوياً. وبصورة عامة فإن الاسكان ينقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

١ ــ إسكان حكومي للقطريين.
٢ ــ إسكان حكومي لغير القطريين.
٣ ــ مساكن لغير القطريين.

ويمكن تصنيف الاسكان الحكومي للقطريين إلى الأنماط التالية:

(أ) سكن لكبار الموظفين.
(ب) مساكن لذوي الدخل المتوسط.
(ج) مساكن لذوي الدخل المحدود.
(د) سكن المعوقين.

أما الاسكان الحكومي لغير القطريين، فيخصص للموظفين العاملين في التخصصات الفنية وفي الوظائف الحكومية[٢٠]. وهناك المساكن للوافدين الذين يعملون في القطاع الخاص.

وقد زادت ميزانية المساكن الحكومية وبصورة خاصة الشعبية في دولة قطر خلال فترة العشر سنوات بدرجة ملحوظة فقد بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ٦ ملايين ريال قطري ووصلت عام ١٩٨٠ حوالي ٢٦٠ مليون ريال قطري وتخصص هذه المساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود[٢١].

وتقوم في مختلف مدن وقرى قطر وضواحي متعددة من المساكن الشعبية التي تشيدها الدولة وتقدمها للمحتاجين وذوي الدخل المحدود.

وهناك قرى سكنية حديثة تم بناؤها من قبل الدولة ونقلت اليها مجموعات من البدو وسكان المساكن القديمة الذين كانوا مبعثرين في تلك المناطق[٢٢].

---

(١٩) نفس المصدر السابق.
(٢٠) انظر تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ــ دولة قطر لعام ١٩٨٠.
(٢١) نفس المصدر السابق.
(٢٢) تتراوح مساحة الأرض المخصصة لبناء المسكن الواحد من ٦,٤٠٠ ــ ١٠,٠٠٠ قدم مربع ومساحة البناء تتراوح بين ١٤٨، ١٤٧، ١٦٧، ١٩٦ متراً مربعاً للمسكن الواحد، وتمنح الدولة الأرض للمواطن وترصد له قرضاً لبناء المسكن وتوفر التأمين ضد الحريق.

وبالإضافة إلى المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود للمواطنين عامة وللعجزة بصورة خاصة (وقد بلغ عدد المساكن الشعبية للعجزة ٥٣٠٢ بيتاً حتى عام ١٩٧٧)، قامت الدولة ببناء تجمعات سكنية على شكل مدن صغيرة حديثة يتجمع فيها سكان القرى الصغيرة القديمة المتجاورة، وتتوفر في هذه المدن جميع المرافق والخدمات ومن المشروعات التي تم إنجازها عام ١٩٧٨ إنشاء ٣٤٧٢ مسكناً لذوي الدخل المحدود و١٤١٠ مسكناً للعجزة.

أما توزيع المساكن والساكنين في السنوات العشر الأخيرة حسب التقديرات المختلفة التي أجريت خلال هذه الفترة فيتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

توزيع المساكن والساكنين حسب المنطقة خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ في قطر[٢٣]

السنة	المنطقة	الجنسية	متوسط الساكنين	عدد المساكن	عدد السكان
١٩٧٠	الدوحة	مختلف	٦,٦	١٢,٥٥٣	٨٣,٣٤٤
١٩٧٧	بن عمران	غير قطريين	٧,٣	٦٩٤	٥,٠٦٦
١٩٧٧	مدينة خليفة	قطريون	٧,٩	٢٢٧	١,٧٩٣
١٩٧٩	سلاطا	آسيويون	١٣,٥	٣٥	٤٧٠
١٩٨٠	البيضاء/ الرميلة	آسيويون	٧,١	٢٠٦	١,٦٤٣

يتضح من الجدول أن التمركز السكاني في المدينة الرئيسية ـ الدوحة ـ يشكل أضخم تجمع بشري في الدولة، كما أن المباني الحديثة لذوي الدخل العالمي والمساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود وللمعوقين يسكنها القطريون بصورة رئيسية وكذلك مدينة خليفة. وهناك مراكز مميزة لتجمع الآسيويين من مختلف الجنسيات (وخاصة في منطقتي سلاطا والبيضاء والرميلة) أما منطقة عمران فتضم غير القطريين من فئات الوافدين المتعددة. ان نظام ملكية الأرض ـ الذي يحصر الملكية للقطريين بمرسوم أميري ـ وكذلك نظام بناء المساكن لفئات الدخل المتباين (الذي تؤول ملكيته للقطريين بعد تسديد القروض كاملة أو جزءاً منها) يؤدي بالضرورة إلى تصنيف أنماط الاستيطان حسب الجنسية إلى مناطق (أو ضواحي) خاصة بالقطريين ومناطق أخرى للوافدين وأولئك الذين يصنفون عادة بدون جنسية.

ومن العوامل التي تسهم في مثل هذا التصنيف بالاضافة إلى ملكية الأرض والمساكن المشروعات الاقتصادية وطبيعة الخدمات التي تستدعي استيراد القوى العاملة مثل شركة المقاولات والعمران والفنادق والمطاعم ومكاتب الخدمات المتنوعة الأخرى. وسوف نتناول تحليل القوى العاملة في قطر حتى تتضح خصائص الوافدين من ناحية ومدى تأثيرها على التوزيع السكاني.

وقد أشارت احصائية استخدام الأراضي لعام ١٩٨٠ أن حوالي ٣٠,٧٠٠ مسكن تحت الانشاء في منطقتي الدوحة والريان، وإذا اعتبرنا أن معدل الاقامة ما بين (٦) أو (٦,٥) من الأفراد للمسكن الواحد فإن تقدير سكان هاتين المنطقتين بعد استكمال البناء والمساكن سيتراوح بين ١٨٠,٠٠٠ ـ ١٩٠,٠٠٠ نسمة إضافة للسكان الحاليين، والمنشآت المؤقتة مثل المعسكرات أو العشيش المؤقتة.

(٢٣) Serete - Study of the Construction Sector 1977- State of Qatar.

وبموجب تعداد ١٩٧٠ فقد اتضح أن منطقتي الدوحة وريان تضمنت حوالي ٨٠٪ من إجمالي سكان قطر، وبالرغم من مشروعات التوطين وبناء المدن والقرى الاخرى ومحاولة تطبيق اللامركزية في التخطيط الحضري فإن هاتين المنطقتين سوف تستوعبان أكثر من ٨٥٪ من اجمالي السكان في الثمانينات[٢٤].

إن إعادة توزيع السكان أو تحريكهم مرتبط بدرجة عالية بالسياسة الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي في المدى البعيد وعلى المدى القصير، لأن ذلك يؤثر في حركة القوى العاملة الوافدة من حيث الكم والنوع وهذا ما سوف نحاول مناقشته.

ثالثاً: خصائص القوى العاملة

تنص المادة ١٠ من قانون العمل (١٩٧٥) على وجوب منح الأفضلية إلى أبعد حد عملي ممكن للوطني أولاً ثم لغيره من العرب وذلك كلما وجد الوطني أو العربي وكان صالحاً لاداء العمل الخاص الذي يستخدم فيه[٢٥].

ويمكن تقسيم توزيع القوى العاملة حسب نمطين من النشاط الاقتصادي:

(أ) الأساسي: ويشمل الزراعة والصيد واستخراج النفط والصناعات والبناء والتشييد.

(ب) الخدمات: البيع بالجملة والمفرق والمطاعم والفنادق والمواصلات والتموين والتأمين والوظائف الحكومية والخدمات الاجتماعية والمرافق الأخرى.

وقد أشارت الاحصاءات التعداد السكاني لعام ١٩٧٠ أن اجمالي النشيطين اقتصادياً في مناشط قطاع الخدمات يصل إلى ٢٦,٣٢٦ شخص وحيث أن إجمالي السكان في تلك السنة كان ١١١,١٣٣ نسمة فإن نسبة التوظيف في المناشط الخدمية يصل إلى ٣٣٪ من إجمالي السكان.

ومن العوامل المؤثرة في اتجاه وتغيير معدل التوظيف الخدمي في قطر:

(أ) زيادة الإنتاج في قطاع الخدمات عن طريق تطوير أساليب فعالة واستخدام الآلات التي تخفض نسبة العمالة، وعلى العكس يمكن أن تنخفض الانتاجية إذا ما لجأت الحكومة إلى توسيع نطاق الادارات والهيئات الحكومية من أجل توفير الوظائف للمواطنين.

(ب) إن استمرار ارتفاع الدخل للقطرين يعني زيادة الطلب على الخدمات الخاصة ومع التوسع في التعليم سيؤدي إلى زيادة الطلب على مستوى أرقى من الخدمات الحكومية. أما بالنسبة للوافدين فإن زيادة الطلب على الخدمات يتوقف بصورة رئيسية على مدى إمكانية اندماجهم في المجتمع القطري بصورة دائمة. إن نسبة عالية من الدخل الذي يحققه الوافدون يستثمر في بلادهم.

(ج) يمكن أن يؤدي التعاون والتقارب بين دول الخليج العربي إلى زيادة النشاط الاقتصادي ـ خاصة في قطاع الخدمات حيث تتمركز المكاتب والمؤسسات في قطر مثل سائر الامارات الأخرى.

وقد دلت احصاءات التعداد السكاني لعام ١٩٧٠ أن نسبة النشيطين اقتصادياً من الوافدين يصل إلى ٤٠,٢٢٢ شخص من إجمالي السكان الوافدين آنذاك ٦٦,٠٩٤ نسمة أي أن عدد المعالين بلغ ٢٥,٨٧٢ شخص من النساء والأطفال والكبار أي بنسبة ٠,٦٤ معال لكل شخص ضمن القوى العاملة.

أما العوامل التي تؤثر في تغيير معدل المعالين من الوافدين فتشمل:

(أ) سياسة الدولة في مجال الهجرة والاقامة والجنسية تجاه الوافدين وأسرهم.

---

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) دولة قطر ـ إدارة الشؤون القانونية ـ مجموعة قوانين العمل الصادرة ما بين ١٩٦٢ و١٩٧٥.

(ب) طبيعة عقود العمالة خاصة غير المهنيين الذين تحتم عليهم العقود القصيرة الأجل عدم احضار أسرهم. أما الوافدين ذوي التخصص والمهن الفنية فإن أغلبيتهم يحضرون أسرهم معهم.

(ج) إن توظيف الزوجات يؤثر في خفض معدلات الاعالة.

العمالة حسب القطاع:

تدرج جميع الأنشطة الاقتصادية تحت قطاعين رئيسيين الخاص والعام، أما توزيع العمالة وفق هذه الأنشطة فهو كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)
العمالة حسب القطاع في دولة قطر
عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥

القطاع	٧٤/٧٥	٧٥/٧٦	معدل الزيادة السنوية
خاص	٣٠,٧٥٠	٤٣,٦١١	٪٤١,٨
عام	١١,٤٧٩	١٤,٠٠٠	٪٢٢,٠
المجموع	٤٢,٢٢٩	٥٧,٦١١	٪٣٦,٤

يتضح من الجدول أن نسبة العمالة في القطاع العام تشكل ٢٥٪ فقط من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٥/٧٦ ويرجع السبب في ذلك أن القطاع الخاص مصدراً جاذباً بالنسبة للوافدين في حين أن نسبة عالية من القطريين يفضلون العمل في القطاع الحكومي خاصة في نطاق الخدمات. كما أن نسبة زيادة العمالة في القطاع الخاص تشكل ضعف نسبة الزيادة في القطاع العام خلال عام واحد.

هناك علاقة مباشرة بين نمط التوظيف القطاعي وبين توزيع السكان إذ أن القطاع العام يرتبط بالمنشآت والأنشطة الاقتصادية وفق برنامج التنمية الاقتصادية التي تشرف عليه الحكومة والتي تقدم بموجبه الخدمات المساندة اللازمة (مثل السكن والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها) سواء للعمالة الوافدة أو للقطريين. إن مثل هذه العلاقة تتضح أكثر في تحليل توزيع المدارس والمستشفيات والمواقع الصناعية التي سوف يناقشها البحث فيما بعد.

أما بالنسبة لتوزيع العمالة حسب الجنسية والقطاعات عام ١٩٧٥ فقد أشارت التقديرات الاحصائية أن العاملين في القطاع الحكومي ٦,٧٥٠ قطري وما يتراوح بين ٤٩,٠٠٠ ـ ٥٩,٠٠٠ وافدين، وفي القطاع الخاص فقد بلغ عدد القطريين حوالي ٦٠٠٠ شخص وعدد الوافدين ما بين ٤٩,٠٠٠ ـ ٥٥٠٠٠ شخص وتؤكد هذه الاحصاءات أن نسبة القطريين العاملين في القطاعين الخاص والعام تصل إلى حوالي ١٠٪ فقط من إجمالي العاملين.

ومن جانب آخر فإن توزيع العمالة حسب الجنسيات المختلفة يوضح بعداً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ويوضح الجدول التالي توزيع القوى العاملة حسب الجنسية من خلال أذونات العمل.

جدول رقم (٨)
إجازات العمل السنوية التي أصدرتها وزارة[٢٦] الشؤون الاجتماعية والعمل
ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

الجنسية	٧٤/١٩٧٥	٧٥/٧٦	٧٦/٧٧	٧٧/٧٨
قطري	٤٨١	٣٦٤	١,٨٥٩	٤٦٩
خليجي	٥٥٧	٣١٥	١٥٢	٥٠٠
عرب	٣٢٩	١,٥٣٥	٣,٧٥٦	١٤٠٣
المصريون	ـ	٥,٨٠٠	٩,٠٠٠	١٣,٠٠٠
أجانب	٧,٥٩٥	١٤,٠٠٠	١٥,٨٤٤	١١,٤٥٨

(٢٦) المصدر: انظر المرجع: (Birks- Sinclair).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

تعتبر اذونات العمل مؤشراً لتسجيل العمالة التي تنخرط في عداد القوى العاملة النشطة اقتصادياً، إلا أنها في حد ذاتها لا يمكن الاعتماد عليها في تحليل خصائص قوة العمل وذلك لعدة أسباب منها:

١ ـ إن العديد من العاملين في القطاع الخاص يمارسون العمل بدون تصاريح، خاصة المواطنين، إن التصريحات السنوية تصدر للأشخاص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، لأن مسألة تجديد التصاريح لا تتم سنوياً، هذا علاوة على الذين يعملون لحسابهم الخاص (المتاجر ومحلات البيع والصناعات اليدوية.. الخ).

نلاحظ أن قوة العمل الخليجية تتناقص خلال الفترة المشار إليها، في حين أن التصريحات للقطريين انخفضت عام ١٩٧٥ وزادت ستة أضعاف في السنة التالية، وربما رجع ذلك إلى دقة التسجيل وإصدار التشريعات اللازمة لذلك خاصة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للتصريحات الممنوحة للعرب فقد زادت بمعدل ثلاثة أضعاف سنوياً خلال الفترة ذاتها. وفيما يخص التصاريح الممنوحة للأجانب (ومعظمهم من الباكستانيين والهنود) فقد تضاعفت بين عامي ٧٤ و٧٥ وزادت بنسبة ١٥٪ فقط في العام التالي. وهناك زيادة ملحوظة في عدد التصاريح التي منحت للمصريين إذ أنهم يشكلون أكبر مجموعة عربية حيث يعملون في التدريس، وفي أعمال التشييد والبناء بصورة خاصة[٢٧].

وتشير الدراسة التي قام بها بيركس وسنكلير إلى أن اجمالي قوة العمل عام ١٩٧٥ قد بلغت ٦٦,٣٠٠ شخص تشكل نسبة القطريين منهم ١٨,٩٪ فقط ونسبة الوافدين (٨١,١٪) وإذا اعتبرنا ـ حسب تقرير الأمم المتحدة (UNDP) ـ أن نسبة الزيادة السنوية في العمالة القطرية ٣,٢٪ فإن عدد العاملين القطريين سيصل إلى ١٦,٥٠٠ عام ١٩٨٠[٢٨].

ويوضح البيان التالي توزيع القوى العاملة لعام ١٩٧٥ حسب الجنسيات:

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
قطريون	١٢,٥٠٠	١٨,٩
عرب[٢٩]	١٥,٠٠٠	٢٢,٦
إسيويون	٣٤,٠٠٠	٥١,٣
اوروبيون	٨٠٠	١,٢
(ايرانيون أتراك، آخرون)	٤,٠٠٠	٦,٠
المجموع	٦٦,٣٠٠	١٠٠٪

يتضح من التوزيع أن العمالة القطرية تشكل حوالي خمس اجمالي قوة العمل بينما يشكل الآسيويون حوالي ثلثي القوى العاملة ونسبة العمالة العربية تزيد قليلاً عن الربع. إن تركيب القوى العاملة (مستوى المهارة والمستوى الثقافي والنمط الوظيفي) يؤثر في الطلب على الخدمات كمّاً ونوعاً. إن توزيع القوى العاملة في مناطق الدولة يعتمد على المشروعات الاقتصادية التي تعتمد على مهارات معينة ومستويات وأعداد ومتطلبات أخرى. كما أن توزيع القوى العاملة في مناطق الدولة يعتمد على عوامل أخرى ترتبط بالخدمات الاستهلاكية والترويحية والصحية والتربوية ودرجة التلوث وغيرها، أي أن القوى العاملة تتجه للتمركز حول أو بالقرب من المؤسسات الخدمية التي تشكل عنصراً حيوياً للاستقرار الاجتماعي المؤقت سواء

(٢٧) تعتبر التصاريح للباكستانيين أعلى نسبة إذ بلغت ٣٨٪ من اجمالي تصاريح العمل لعام ١٩٧٦ والهنود (١٩٪) والمصريون (١١,١٪) والايرانيون (٩,٤٪) والفلسطينيون (٢,٢٪) سودانيون (١,٤٪) والباقي من الآسيويين والعرب والأجانب.

(٢٨) نفس المصدر السابق.

(٢٩) توزيع العمالة العربية في قطر حسب البلدان كما يلي: مصر ٧٠٠٠ أو ما يعادل (٤٦,٧٪) ثم الأردن وفلسطين ٤,٨٠٠ (٣٢٪) ولبنان ٣٠٠٠ (٢٠٪) والسودان ٢٠٠ (١,٣٪).

للوافدين أو المحليين. إن مثل هذا المزيج من الجنسيات والثقافات يخلق العديد من المشكلات المتعلقة بمختلف مجالات الخدمات مثل الأمن والدفاع الاجتماعي والتعليم والصحة وغيرها أينما يتواجد المزيج الثقافي سواء في منطقة الدوحة أو مستقبلاً في المناطق الأخرى. ولا توجد لدى الدولة أي برنامج لتصنيف الوافدين في مستوطنات تضم أبناء الجالية الواحدة وتوزيعهم على مواقع مختلفة في الدولة، بل أن طبيعة الواقع تشير إلى أن للوافد الحرية في اختيار موقع السكن وحسب امكانياته ومستواه وحاجاته وحسب طبيعة التعاقد مع القطاع الحكومي أو الخاص لأن مستوى الدخل يحدد إلى درجة كبيرة فرص الأختيار.

وتزداد الهوة بين نسبة الوافدين والقطرين حسب تقديرات قوة العمل حتى عام ١٩٨٥ كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

اسقطاطات العمالة القطرية حتى عام ١٩٨٥[٣٠]

العمالة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الاجمالي	٦٦,٣٠٠	١٠٦,٣٠٠	١٣٨,٩٠٠
(القطريون)	١٢,٥٠٠	١٥,٦٠٠	١٨,٣٠٠
(٪)	١٨,٩	١٤,٧	١٣,٢

يتضح من الجدول أن القوى العاملة تميل إلى التناقص التدريجي خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ إذ أن الزيادة خلال هذه الفترة تقدر بحوالي ٣٢,٦٠٠ شخص بينما بلغ تقدير الزيادة خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بحوالي ٤٠,٠٠٠ شخص، كما نلاحظ أيضاً أن نسبة العمالة القطرية إلى اجمالي قوة العمل تتناقص تدريجياً من ١٨,٩ ٪ إلى ١٣,٢ ٪ خلال فترة عشر سنوات.

وقد يرجع التناقص التدريجي في اجمالي القوى العاملة خلال النصف الأول من الثمانينات إلى عدة عوامل منها خصائص المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الكم والنوع ومدى حاجتها إلى قوة العمل، أو سياسة الدولة تجاه التوازن بين الوافدين والقطرين وخفض معدلات الفروق بينهما الأمر الذي يعتبر من المسائل الحيوية حاضراً ومستقبلاً.

إن العلاقة القائمة بين زيادة العمالة (سواء الوافدة أو القطرية) والتوزيع السكاني يرتبط بايكولوجية مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسألة المركزية واللامركزية في المؤسسات الهيكلية المرتبطة بها من ناحية وعلى كثافة وحجم القوى العاملة من ناحية أخرى.

ومن ناحية أخرى فإن الصناعات المتصلة بتطوير الموارد المعدنية أو الزراعية (حيث تنحصر ثروة البلاد) توظف النسبة الضئيلة من اجمالي القوى العاملة، وسوف يستمر هذا الاتجاه حتى لو وجهت الدولة اهتماماً واضحاً في زيادة الاستثمار في هذا القطاع، إذ أن ذلك ينعكس على اتجاهات التحضر في دولة قطر.

وإذا نظرنا إلى تمركز النشاط الاقتصادي للقوى العاملة فإننا نجد أن الغالبية العظمى يعملون في قطاع الخدمات وتسويق وتجارة المواد المستوردة. وأن المكان والمنطقة المفضلة لمثل هذه الخدمات هي منطقة الدوحة حيث تتوفر المؤسسات الهيكلية الأساسية اللازمة مثل البنوك والفنادق والمخازن وخدمات البرق والبريد والمواصلات البرية والبحرية والجوية ومراكز التدريب والتأهيل ومكاتب المقاولات والهيئات الرسمية العربية والدولية.

أما الصناعات التي تنوي الدولة القيام بها ضمن خطتها الاقتصادية فتشمل المشروعات الصناعية الخفيفة مثل صناعة الطوب والورق والدهان والمساحيق والبطاريات وعجلات السيارات والزجاج. إن خارطة توزيع الصناعات لها آثار مباشرة في تغيير الخارطة السكانية وكذلك في الأنماط الحضرية. إذ أن توزيع ضغط

(٣٠) Birks and Sinclair op. cit.

الصناعات يسهم في خلق مراكز حضرية جديدة وفي تخفيف الضغط المتزايد على منطقة الدوحة.

وتشير استثمارات الدولة للميزانية الجديدة ١٩٨١ إلى تخصيص ٦٠٪ من اجمالي الميزانية (٨,٩٥٥ مليون ريال قطري) إلى انجاز ٤١ مشروعاً هندسياً وعمرانياً منها إنشاء مستشفى نسائي، سجن رئيسي، أنابيب مجاري، تجديد مطار الدوحة ومباني جديدة لعدد من الوزارات في منطقة الدوحة وبناء ٢٠ مدرسة و٧ أندية رياضية[٣١].

رابعاً ــ النمو الحضري وأنماط الاستيطان

إن النمو الحضري في دولة قطر لا يختلف كثيراً عن الاتجاهات العامة في دول الخليج العربي باستثناء العراق من حيث التمركز السكاني في منطقة رئيسية واحدة ويشكل هذا التجمع تمركز المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما اتفق على تسميته «دولة المدينة» سواء في مرحلة ما قبل النفط أو فيما بعد. ففي مرحلة ما قبل النفط كان هناك مركزاً حضرياً واحداً ــ مركز الامارة ــ ومضارب البدو التي تجوب الصحراء وقد استمر النحو الحضري على هذا النمط في مرحلة ما بعد النفط لأن الاستثمار للعائدات النفطية انحصر في عمليات التجارة والعقار والخدمات أكثر من توسيع القاعدة الانتاجية الصناعية أو الزراعية. ومن ناحية أخرى فإن أصحاب رؤوس الأموال فضلوا العائد الأكبر والسريع من العمليات التجارية بالقرب من مركز الدولة. ومن ناحية أخرى فإن البدو الرحل وذوي الدخل المحدود فضلوا الاستيطان في المشروعات السكنية الحكومية حيث يتوفر الماء بعيدين عن مجتمع المدينة لاعتبارات نفسية واجتماعية وسياسية. ولذا اتخذ النمط الاستيطاني المتمركز الحضري الرئيسي المسيطر والمستوطنات أو القرى الصغيرة المنتشرة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية.

وقد أشارت التقديرات أن سكان مدينة الدوحة عام ١٩٨٠ يصل إلى ١٩٠,٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٨٥٪ من اجمالي سكان قطر ويتوزع باقي السكان على باقي المدن الصغيرة والقرى. أما صورة التوزيع الحضري في الثمانينات فترتبط بدرجة كبيرة بمعدلات النمو الاقتصادي. فإذا كانت معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة حيث أن هذه تؤثر في استحداث تجمعات بشرية على شكل قرى أو مدن صغيرة حول أو بالقرب من المرافق الصناعية. وقد ترتفع نسبة التمركز في الدوحة إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة بشكل لا يؤثر بصورة مباشرة في جذب السكان إلى مناطق جديدة خارج منطقة الدوحة (العاصمة).

إن مثل هذا التمركز غير الطبيعي يؤدي إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يمكن تصنيفها على أنها ايجابية تماماً، إذ أن تعرض البلاد إلى أي حدث طارىء في حالتي السلم والحرب قد يؤدي إلى خسارة فادحة وتخلخل المقومات الأساسية للدولة. والسؤال هنا: ما هي البدائل المطروحة والممكنة في إطار هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي سواء على المدى القصير أو في المدى البعيد وفي ضوء المتغيرات التي تسهم في تحديد مسار التنمية. يمكن أن يكون أمام المخططين البدائل التالية[٣٢]:

١ ــ استمرار التمركز في منطقة الدوحة مع حدّ أدنى من اللامركزية.
٢ ــ انشاء مدن جديدة ثانوية.
٣ ــ توسيع حجم القرى الحالية ومرافقها.
٤ ــ انشاء مدن جديدة رئيسية.

ولكل من هذه البدائل مزايا وعيوب.

إن انشاء المدن الثانوية الجديدة التي يمكن أن تستوعب ٢٥,٠٠٠ شخص من السكان يرتبط بدرجة كبيرة بخطط التنمية الاقتصادية من حيث الكم والنوع،

(٣١) Quarterly Economic Review-Published by the Economist Intelligence Unit-London. 1st Quarter, 1981, p. 15.

(٣٢) See: Qatar Planning Studies, by Shakland Cox & Partners Progress Report, April, 1980.

وعلى سبيل المثال يمكن استثمار الملح والمغنيزيوم بالقرب من منطقة بيرزكريت بالقرب من بلدة دخان، إذ أن وجود تجمع حضري في هذه المنطقة يساعد على توفير المرافق والمؤسسات اللازمة للتطور الصناعي.

كما أن التوسع في منطقة الدوحة يعني زيادة العبء على المواصلات وايجاد مناطق سكنية جديدة تحت التنظيم الحالي، كما يسهم في ارتفاع نسبة المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة خاصة تلك التي يقطنها الوافدين أنصاف الماهرين أو غير المهرة.

أما بالنسبة لزيادة حجم القرى الحالية فلا يقصد منها زيادة عدد السكان فيها بل لادخال المؤسسات الخدمية اللازمة مثل المستشفيات والمدارس وغيرها حتى تعمل على تخفيف حدة الهجرة للعاصمة وحتى تصبح مصادر جاذبة للقوى العاملة الوافدة والمحلية في الثمانينات. هذا بالاضافة إلى أن عملية تطوير القرى يمكن أن تسهم بدرجة فعالة في استيعاب متطلبات توسيع نطاق النشاط الاقتصادي الزراعي وبالتالي تعمل على توفير أسباب الاستقرار والاقامة لأعداد أكبر من القطرين بصورة خاصة.

وفي نطاق التخطيط للتنمية الصناعية من البترول والغاز ومشتقاتهما فيمكن إنشاء مدن فرعية (ثانوية) تستوعب من السكان ما يتراوح بين ١٠,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠ شخص تبنى بجانب الصناعات الرئيسية بحيث تتوفر الخدمات الأساسية اللازمة للقوى العاملة الفنية خاصة في منطقة رأس لفان وهي المنطقة المقترحة للمجمعات الصناعية المرتبطة بالغاز ومشتقاته.

وفي الوقت ذاته فإن الخطط الحالية في مناطق الدوحة ـ ريّان تستهدف تخصيص ٣,٨٠٠ هكتار من الأراضي الخالية لبناء نماذج متنوعة من الضواحي الاسكانية أي ما تستوعب ٦٠٪ من الزيادة السكانية حتى سنة ٢٠٠٠، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية قد لا يكون لها أثر ملموس في التأثير على عملية التوزيع السكاني خلال العقدين القادمين.

ومن غير المتوقع أن يزداد عدد سكان القرى بزيادة العمالة في الأنشطة الاقتصادية الأساسية، بل ربما أدى النمو الاقتصادي إلى انخفاض عدد سكان القرى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن السكان القطريون يفضلون الاقامة بالقرب من الخدمات الاجتماعية المتقدمة خاصة في ميدان الصحة والتعليم والترويح وغير بعيدين من الادارات الحكومية التي تتمركز في الدوحة أو المدن الثانوية الأخرى. ولمعالجة هذه النزعة الحضرية يمكن أن تقوم الدولة في نطاق الخطط التنموية الاجتماعية بتطوير المرافق والخدمات في قرى الشمال والخور والجميلية لتصبح مراكز حضرية فرعية.

(أ) الاستيطان القروي:

إن الاستيطان القروي ليس جديداً بالنسبة لقطر فقد تواجدت القرى على امتداد الساحل الشمالي الشرقي يقطنها صيادوا الأسماك وصغار التجار حيث ساد هذا النمط الاقتصادي في مرحلة ما قبل النفط بالاضافة إلى الاقتصاد الرعوي. وبعد اكتشاف النفط وتسويقه فقد أثر التحول الاقتصادي من نمط الصيد والرعي إلى النمط الاستهلاكي وانتاج السلع البسيطة والنمط الزراعي بعد استصلاح الأراضي الصحراوية في مناطق متفرقة حيث تواجدت المياه الصالحة للزراعة من الآبار الارتوازية. ومن ناحية أخرى أدى تحول البدو الرحل الذين أخذوا يتمركزون في مستوطنات من العشيش في انتظار مساكن لهم وفق الارادة الأميرية ضمن برنامج اسكان ذوي الدخل المحدود. ويوضح الجدول التالي توزيع القرى حسب أحجامها:

جدول رقم (١٠)

توزيع المستوطنات حسب حجمها في دولة قطر

الحجم	المنطقة	عدد المساكن	نسبة الطلاب الابتدائي لكل مسكن
٣٠,٠٠٠ فأكثر ▭	الدوحة	٣١,٠٠٠	٠,٧
٥٠٠ ـ ١٠٠٠ ▭	الوكره	١١٢٠	٠,٨
	الخور	٦٣١	١,١
	أم سعيد	٧٥٠	١,٠
١٥٠ ـ ٤٩٠	الذخيرة	١٣٠	١,٢
	مدينة الشمال	١٦٤	٢,٣
	أم صلال محمد	٢٠٠	١,٧
	الشحانية	١٤٠	١,٥
	الحميلية	١٥٢	١,١
	الوكير	٢٢٩	٠,٦
	دخان	٤٠٠	٠,٥
٥٠ ـ ١٤٩	الكعبان	٦٧	—
⊙	أبو الضلوف	٨١	٠,١
	الرويس	١٠٠	٠,٢
	الغشامية		
	الغويرية		
	البصير		
	سمسمة	٥٠ ـ ١٠٠	٠,٨
	العوينة		
	ام جرن		
	ام العمد		
	أم صلال علي	٩٠	١,٣
	الخيشة		
	الخريطيات		
	روضة راشد	٥٠ ـ ١٠٠	١,٠
	كرنك		
	أم باب		
	سلوى/ أبو سمرا		
أقل من ٥٠	يوجد حوالي ١٦٠ مستوطنة		

المصدر: Shakland Cox, op. cit.,

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

١ ـ أن الدوحة تمثل المنطقة المركزية الرئيسية التي تضم أكبر نسبة من السكان تليها مدينة أم سعيد ثم الخور، ونجد فروقاً واضحة بين حجم الوكرة بالمقارنة مع الدوحة وكذلك بالمقارنة مع كل من الخور وأم سعيد.

٢ ـ كما تتضح الفروق بين المجموعة الثانية من المستوطنات والمجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة حيث تتألف المستوطنة الواحدة من عدد محدود من المساكن قد يكفي لقبيلة واحدة وما يلزم من الموظفين والمستخدمين الزراعيين أو العاملين في المحلات التجارية والمؤسسات التربوية والصحية حيث وجدت.

أما من حيث العلاقة بين الأنماط الأربع من المستوطنات من حيث التركيب الاجتماعي والقاعدة الانتاجية وأنماط الملكية ووسائل الاتصال فيمكن أن نشير إلى بعض الخصائص الواضحة في كل منها، وبالتالي يمكن أن نرى نوع العلاقة بين هذه الأنماط والتنمية وأثر ذلك على التوزيع السكاني.

ومن نافلة القول أن العاصمة (الدوحة) تضم مزيجاً من الجماعات والأجناس والطبقات الاقتصادية سواء بين القطريين أو الوافدين، وأن مثل هذا التعدد والتباين والتمايز يتناسب طردياً مع حجم المستوطنة، ومجتمع الدوحة يضم أكثر من ٥٠ جنسية وعشرين من الجماعات الثقافية المتمايزة وتتفاوت معدلات الدخل بين هذه الفئات بدرجة ملحوظة، ويقل هذا التمايز وكذلك درجة التفاوت في مجتمع الوكرة وأم سعيد والخور ودخان وإلى باقي المستوطنات حتى نجد في النهاية أن القرى تضم القطريين بصورة رئيسية ثم المستخدمين الأقلية من الآسيويين أو العرب.

إن المصالح الرئيسية والاستثمارات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الخاص تزداد في الدوحة والمدن المتوسطة التي تليها. وأن المستوطنات الأخرى لم تجذب رؤوس الأموال لتحريك مشروعات التنمية فيها، بل تقتصر عملية التنمية بدرجة كبيرة على البرامج الحكومية ـ ومعظمها حتى أوائل الثمانينات ـ تنحصر في المجالات التجارية والخدمية (الاستهلاكية). أن النمط الاستيطاني الذي يعتمد على الانتاج الاستهلاكي (المستورد) والتجاري يحتاج إلى دعم قوي بمشروعات صناعية انتاجية حتى يسهم في إعادة التوزيع السكاني وبالتالي تغيير النمط الحضري السائد حالياً والذي يتميز بدرجة عالية من المركزية في منطقة الدوحة.

ومما يقلل من أهمية دور المستوطنات البشرية الصغيرة (القرى) في عملية التنمية أنها تعتبر وحدات منعزلة تربطها مع العاصمة أو المدن الصغيرة طرق ترابية لا تنفذ إليها المواصلات العامة باستثناء الطرق المعبدة الرئيسية التي تربط مدينة الدوحة بكل من مراكز استخراج النفط في دخان وبلدة سلوى على الحدود مع السعودية وكل من الوكرة وأم سعيد ومدينة الشمال.

أما الوحدات الاستيطانية الصغيرة (المزارع) فقد انتشرت بشكل واسع خلال العقدين الأخيرين لتحقيق عدة أهداف منها ما يتعلق بتوطين البدو والصيادين التقليديين ومنها ما يسعى لتنويع مجالات النشاط الاقتصادي وانتاج المواد الغذائية اللازمة للدولة بالاضافة أهمية استثمار الأراضي الصحراوية في الاستيطان البشري والانتاج البشري والحيواني.

أما بالنسبة لعدد المزارع وتوزيعها في مناطق الدولة فإن الجدول والرسم الذي يليه يوضحان مناطق التمركز ونمط التوزيع.

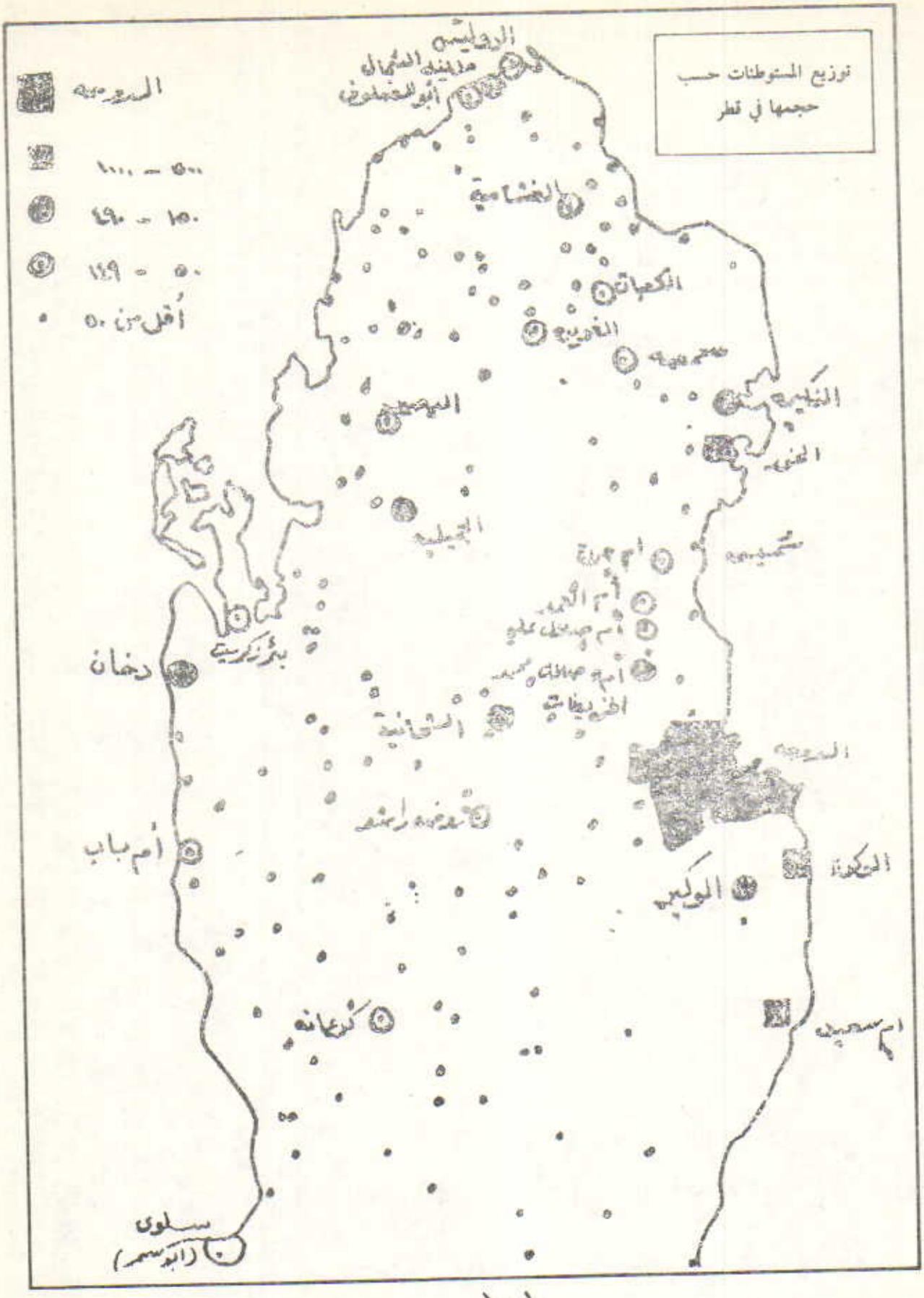
توزيع المستوطنات حسب
حجمها في قطر
المدينة
١٠٠٠ - ٥٠٠
٤٩٩ - ١٥٠
١٤٩ - ٥٠
أقل من ٥٠
الدحيل
مدينة الشمال
أبو الغضوض
الغشامية
الكعبات
الغويرية
معمورة
النيلية
الخور
المعمورة
الجميلية
أم جرية
أم الحمير
أم جعلان علي
أم جعلان سعيد
الظويهات
الشقانية
المعيدة
مدينة راشد
أم باب
الوكير
المكونة
أم سعيد
كرعانة
سلوى
(البوسمر)
بئر زكريت
دخان

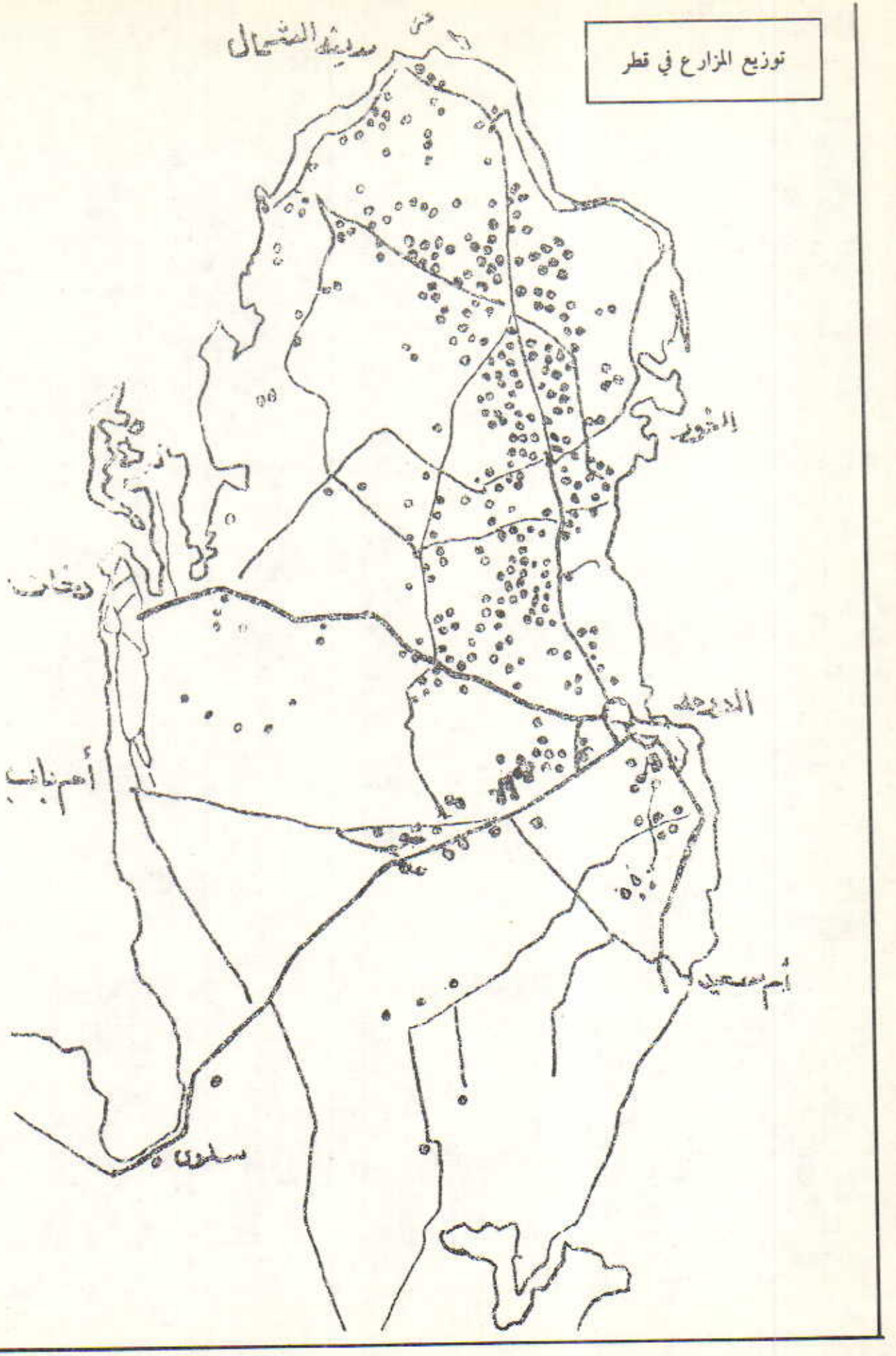
توزيع المزارع في قطر
مدينة الشمال
الخور
الدوحة
أم باب
أم سعيد
سلوى

جدول رقم (١١)

توزيع عدد المزارع ومساحتها وحجم العمالة فيها خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨[٣٣]

السنة	عدد المزارع	المساحة (دونم)	العمال	معدل مساحة المزرعة
١٩٧٣	٤٤٢	٣١٠٠	١٣٦١	٧
١٩٧٦	٤٧٢	٣٢٢٥	١٥٠٠	٦,٨
١٩٧٨	٥١٤[٣٤]	٣٤٠٠	١٦١٥	٦,٦

يتضح من الجدول والرسم الحقائق التالية:

١ ـ تنتشر المزارع على امتداد النصف الشرقي من محور الشمال إلى الجنوب حتى منطقة الدوحة وتقل في المناطق الغربية والجنوبية. ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل جيولوجية متصلة بطبيعة التربة وصلاحيتها وتوفر المياه الجوفية.

٢ ـ إن مساحة المزرعة الواحدة آخذة بالتناقص حيث كان معدل المزرعة الواحدة ٧ دونم عام ١٩٧٣ وانخفض المعدل إلى ٦,٦ دونم عام ١٩٧٨ ويتم تحديد المساحة بفعل حجم المياه المتوافرة ومدى كفايتها على المدى البعيد.

٣ ـ أن تعدد المزارع يساعد على انتشار السكان على مساحة واسعة إلا أن هذا التوزيع لا يسهم في التوازن السكاني بين الحضر والريف إن صح التعبير ذلك لأن معدل القوى العاملة للمزرعة الواحد حوالي (٣٠) عاملاً ومشرفاً معظمهم من الوافدين. ونجد أن مالك المزرعة (القطري) لا يقيم في نفس المزرعة معظم الحالات، بل ربما يكتفي بإنشاء مسكن يستخدمه في قضاء إجازة نهاية الأسبوع. وبالتالي فإن العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع المزارع يقتصر بدرجة كبيرة على السكان الوافدين وبصورة جزئية أكثر مما يعالج مسألة التوازن السكاني على النطاق القومي.

وإذا نظرنا إلى نمط الانتاج وعلاقات الإنتاج في المزارع بين المالكين والعاملين نجد أن المزارع تفتقر إلى تخطيط على النطاق القومي خاصة في تنوع المحاصيل وتطوير انتاجيتها. والدولة تقدم العديد من الخدمات لتشجيع المواطنين القطريين على امتلاك المزارع وتطوير الزراعة، إلا أن المالكين غالباً ما يكونوا أفراداً أو عائلات محدودة تعود عليهم عوائد الإنتاج ويدفعون أجوراً متفاوتة للعاملين في المزارع. والأرض أصلاً ملكاً للدولة تمنح للوطنيين بمرسوم أميري مقابل التعهد باستثمارها في مجال الزراعة أو الدواجن أو التربية الحيوانية بقصد تطور مصادر انتاجية بديلة للنفط في المستقبل وتوفير المواد الغذائية وربما ساهمت هذه المستوطنات في جذب البدو والقبائل إلى الاستقرار والاهتمام بالزراعة.

وحتى تقوم هذه المزارع بدور فعال لا بد من ربط الزراعة بالخطط التنموية القومية وإنشاء المؤسسات الهيكلية اللازمة لزيادة الانتاج مثل الجمعيات التعاونية ومؤسسات الأقراض والإرشاد الزراعي وتطوير المحاصيل النقدية التي تساعد على زيادة الدخل وتوفير المياه بكميات اقتصادية وتدريب العاملين على أساليب الزراعة الحديثة.

(ب) اتجاهات الاستيطان المستقبلية:

إن الملامح الرئيسية لأنماط الاستيطان في قطر في ضوء العوامل التاريخية والجغرافية المذكورة آنفاً يمكن أن نحددها كما يلي:

١ ـ التحضر المسيطر المركزي لمنطقة العاصمة (الدوحة) حيث تمثل أكبر تجمع استيطاني منفرد في الدولة.

---

(٣٣) مصدر سابق Shakland Cox, et. al.

(٣٤) كان عدد المزارع العاملة ٣٩٨ من مجموع ٥١٤. وتقدم الحكومة السماد والمبيدات وعمليات الحصاد والحراثة والبذور مجاناً. إلا أن الاتجاه العام لا يشجع على التوسع في هذا النشاط بسبب ارتفاع معدلات الملوحة في المياه التي تستخرج من باطن الأرض بالاضافة إلى عزوف القطريين عن هذا النشاط (الزراعة وتربية المواشي) وتحاول الدولة التخطيط لمصادر مائية بديلة للاستمرار في هذا المرفق الاقتصادي الحيوي.

٢ ـ التحضر المنخفض والمتمثل في تجمعات استيطانية أقرب إلى القرى منها إلى المدن وهي محدودة العدد (الوكرة، أم سعيد، الخور، الذكيرة؛ مدينة الشمال).

٣ ـ تجمعات استيطانية صغيرة متمثلة في بعض القرى والمزارع المنتشرة في المناطق الشرقية والغربية والوسطى من الدولة.

إن أي تغيير في حجم المستوطنات القائمة حالياً وتوزيعها يتوقف على عدة عوامل أهمها سياسة الدولة السكانية. وفي غياب سياسة سكانية واضحة ومحدودة فإن الهجرة تمثل قاعدة الزيادة السكانية السنوية المرتفعة ولذا فإنه لا يمكن التنبؤ باتجاهات وتيارات الهجرة وخصائصها في المستقبل إذا أن حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران المرتبطة بتدفقات الثروة البترولية وهذه بدورها مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية للبلد المصدر وعلى الصعيد العالمي[٣٥].

وهناك عوامل اقتصادية أخرى تتضمن سياسة التصنيع والاستثمارات الداخلية والخارجية، كما أن هناك عوامل سياسية خاصة بالعلاقات الخليجية والعربية والدولية.

وقد طرح شاكلاند كوكس بعض البدائل من بين الخطط الخاصة بالتنمية والتوزيع الاستيطاني التي تهدف تخفيف الضغط عن منطقة الدوحة على مراحل وهذه البدائل هي:

(أ) نمط «أ» إنشاء مراكز حضرية جديدة خارج منطقة الدوحة مثل أم سعيد والخور والجميلية بحيث تتمتع كل منطقة بالاكتفاء الذاتي من الخدمات الأساسية وتطوير مشروعات انتاجية اقتصادية متنوعة بحيث يكون لهذه المدن الجديدة وظائف مميزة تتوافر فيها متطلبات الحياة الاساسية مع المرافق والمؤسسات اللازمة لها. إن مثل هذه المناطق تعمل ـ بصورة عملية ـ على توزيع السكان الحضر، إلا أنها لن تكون فعالة في تخفيف العبء والكثافة العالية لمنطقة

نمط «أ»

مراكز حضرية جديدة خارج منطقة الدوحة تتمتع بالاكتفاء الذاتي

نمط «ب»

تنمية القرى المختارة بحيث تصبح مراكز حضرية فرعية

(٣٥) حسن عباس زكي: أساسيات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج وأهمية الدراسات السكانية في التنمية، صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ١٩٧٩.

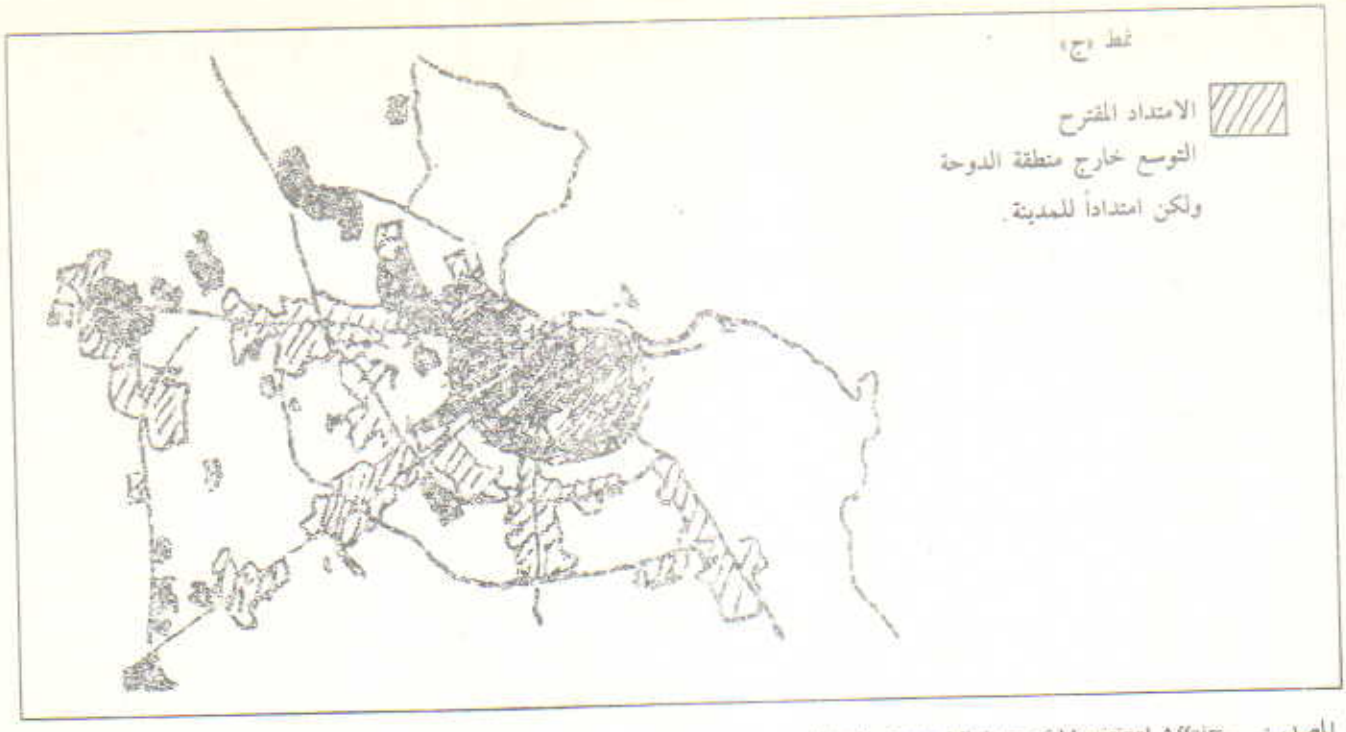

المصدر: Shakland Cox, April 1980. Qatar-Ministry of Municipal Affairs.

الدوحة على المدى البعيد نظراً لطبيعة الاستثمارات التي يوجه معظمها نحو الدوحة، بالاضافة إلى أن تحقيق هذا النمط يتطلب العمل الجاد في توزيع مراكز الانتاج وتنويع مصادر الدخل وأحداث علاقات جديدة بين أصحاب رؤوس الأموال (المالكين) والعاملين من طرف والدولة من الطرف الآخر.

(ب) نمط «ب» تنمية القرى كمراكز حضرية فرعية ويقصد بالمراكز الحضرية الفرعية تلك التي تتوفر فيها المقومات الأساسية للمدينة وتكون ذات وظيفة شبه متخصصة، كما يكون لها خصائص الحياة الحضرية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة ليس لسكان المدينة فحسب بل للقرى والمناطق المجاورة لها. إن تطوير مثل هذه المراكز يساعد على حركة سكان القرى والمزارع إلى المراكز الحضرية القريبة بدلاً من الحركة نحو العاصمة ـ الدوحة ـ حتى ولو كانت هذه الحركة مؤقتة لبضع سنوات.

(ج) نمط «ج» التوسع باتجاه الامتداد خارج منطقة الدوحة، والهدف من هذا الاتجاه هو تخفيف الضغط عن المنطقة المركزية الحضرية للدوحة عن طريق انشاء مناطق حضرية على أطراف العاصمة وامتداداتها ومن خصائص هذه المناطق أن تكون ذات نشاط خاص مثل المناطق الصناعية ومناطق سكن لفئات الدخل المختلفة من الوطنيين والوافدين.

إن لكل نمط استيطاني مزايا وتكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في حجم الاستثمارات اللازمة سواء لبناء المدن الجديدة المتنوعة في المناطق المختلفة أو توسيع حدود المدينة الرئيسية، أو في البناء الاجتماعي (والمشكلات الاجتماعية) أو في توزيع الثورة والملكية للأراضي والعقار والمؤسسات التابعة لها.

بعض ملامح التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن مناقشة موضوع التنمية لا يتطلب العودة إلى الماضي البعيد، إذ ابتدأ العمل بالتخطيط في مطلع السبعينات منذ تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد السلطة حيث ابتدأت الصناعات تأخذ اهتماماً واضحاً.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الدخل مما ساعد على تطوير الخدمات الأساسية (الكهرباء والماء والتعليم والطرق والموانىء). وأنشأت مصفاة البترول عام ١٩٧٥ ومصنع السماد والدقيق ومصنع إسالة الغاز الطبيعي وتم رصد ١,٥٠٠ مليون دولار للمشروعات الصناعية بحيث يصبح دخل قطر من البترول حوالي ١٥٪ فقط عام ١٩٨٥.

وتعتبر أم سعيد المنطقة الصناعية الرئيسية حيث يتواجد فيها مجمع البتروكيماويات وصناعة الصلب ومشتقاتها، أما بلدة أم باب فتضم مصانع الاسمنت.

واستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصصت الدولة اعتمادات كبيرة لتوسيع وتحسين الطرق والموانىء ووسائل الاتصال وكذلك إلى زيادة انتاج المياه والكهرباء وتطوير خدمات البلديات[٣٦] ومساعدتها في التخطيط العمراني وإنجاز مشروع الهيكل التخطيطي الذي يبين استعمالات الأراضي وارتفاعات المباني والخدمات والاحياء السكنية والخدمات المرتبطة بها والأسواق ومساكن الموظفين.

وأهم المشروعات التنموية في الدوحة هو أعمار منطقة الساحل الغربي على مساحة واسعة من الأراضي المكتسبة من البحر بحيث تضم عدداً من الفنادق والعمارات متعددة الأغراض و ٥٠٠ فيلا لكبار الموظفين.

وكذلك فقد خصصت اعتمادات وفيرة لتنمية البنيان الاجتماعي ولتحسين الخدمات الصحية للمواطنين وزيادة كفاءة الأيدي العاملة وتطوير التعليم المهني للمواطنين.

ويمكن تمييز اتجاهين أساسيين لاتجاهات التنمية في قطر، الاتجاه الأول يهدف إلى مضاعفة اعتمادات التنمية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني والاسراع في عملية تنويع مصادر الدخل والإفادة القصوى من عائدات البترول والغاز خاصة في ميدان الصناعات المتفرعة ـ أفقياً وعمودياً ـ أما الاتجاه الثاني فيهدف إلى توظيف واستثمار العائدات البترولية الفائضة عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القطري في السوق المالية الدولية.

وقد ازداد دخل الدولة منذ عام ١٩٧٣ بمعدل خمسة أضعاف، وتمتص النفقات الرأسمالية النسبة العالية من الدخل، وعلى سبيل المثال فقد ازداد معدل انفاق الدولة بمعدل ٣٧٪ سنوياً خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وخلال الفترة ذاتها بلغ التضخم السنوي (١٠٪)[٣٧].

ويوضح الجدول التالي توزيع الميزانية على مجالات التنمية المختلفة.

جدول رقم (١٢)

أبواب الميزانية حسب مجالات التنمية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨

(ملايين الريالات)

مجال التنمية	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الصناعة[٣٨]	١٤٩٥	٢٧٨٠	١,٧١٤,٦
الاسكان والأبنية العامة[٣٩]	١٩٠	٦٤٣	٩٢٠
الكهرباء والماء[٤٠]	٥٨٤	١٢١٩	١٢٧
المواصلات والنقل[٤١]	٢٦١	٤٤٠	٢٧١
التربية والتعليم[٤٢]	٢٠٠	٢٦٠	٣٣١
تنمية المدن	٧٣٩	٧٤٥	٤٥٦
الصحة العامة	٩٣	٨٢	١٣٣
مشروعات الأمن	—	—	١٢٣[٤٣]

(٣٦) حالياً توجد بلديات في كل من: الدوحة، الخور، الوكرة، الريان الذخيرة، أم صال، الشمال. (٣٧) المصدر السابق.
(٣٨) استخراج الزيت الخام واستغلال الغاز الطبيعي. (٣٩) تشمل القروض لتملك البيوت. (٤٠) تشمل تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء.
(٤١) تشمل تنمية الموانىء (أم سعيد، الخور، الزبارة، الوكرة، الويش) والطرق والاتصالات.
(٤٢) تشمل تنمية المدينة الصناعية الملحقة بأم سعيد وتعويض الأراضي. (٤٣) التقرير السنوي ١٩٧٨.

يتضح من الجدول ما يلي:

١ – إن الاهتمام بتطوير الصناعة يتضح في الفترة المشار إليها حيث نالت الصناعة حصة الأسد من المخصصات في موازنة الدولة.

٢ – هناك بعض المجالات قد زادت مخصصاتها خلال الفترة مثل قطاع الاسكان والأبنية العامة والتربية والتعليم والصحة العامة، كما أن هناك بعض المجالات الأخرى قد انخفضت مخصصاتها مثل قطاع الكهرباء والماء وتنمية المدن، والمواصلات والنقل. ويرجع السبب في ذلك إلى الاستثمار في القطاعات التي تشكل الأولويات مثل الصناعة والمؤسسات الهيكلية ذات العلاقة المباشرة بها.

وإذا حاولنا تحليل العلاقة بين الاتجاهات التي تتخذها خطة الدولة في تصميم مشروعاتها التنموية والتوزيع السكاني لا بد من طرح التساؤلات التالية:

(أ) إلى أي مدى تتضمن سياسة المشروعات الصناعية اختيار مواقع ومناطق جديدة وهل هي بالقرب من القرى الكبيرة أم في مناطق جديدة أم في ضواحي العاصمة الدوحة؟.

(ب) طبيعة استخدام القوى العاملة (الكم والكيف) للمشروعات الصناعية، وبصورة خاصة مدى ارتباط الاستخدام بخطط تأهيل وتدريب القوى العاملة في الصناعة من القطريين.

(ج) المؤسسات الهيكلية والخدمية اللازمة للتوزيع الصناعي ولتلبية احتياجات العاملين على اختلاف المستويات من الخدمات الاجتماعية الأساسية ولتوفير الاستقرار للعاملين في الصناعة.

(د) ما هي درجة التكامل والتنسيق بين الصناعة والقطاعات الاخرى في الخطط المستقبلية في المدى القصير وعلى المدى البعيد، على سبيل المثال نمط التكامل بين تنمية المدن والتصنيع.

(و) ما هي المعالم الرئيسية للسياسة السكانية المستقبلية سواء في زيادة نسبة السكان القطريين.

(توفير الحوافز لزيادة النسل أو تجنيس الفئات ذوي الخصوبة العالية (البدو مثلاً) بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، أو في فتح باب الهجرة للوافدين على أسس اختيارية وتوفير مزيد من وسائل الاستقرار لفترات طويلة.

إن الإجابة على هذه التساؤلات يساعد إلى حد كبير في تحديد معالم الخريطة السكانية.

أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية فإن سياسة الدولة توجه اهتماماً واضحاً في تطوير الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية والمواصلات والترويح والخدمات الدينية ووسائل الاعلام والاتصال والرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي والأمن العام. وسوف نتناول قطاع التعليم كمثال للتنمية.

(أ) التنمية في قطاع التعليم:

يحتل التعليم مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن التوسع الأفقي والعمودي لا بد وأن يتم ضمن إطار المشروعات الصناعية والإقتصادية والخدمات التجارية والميادين الأخرى. وقد زاد اهتمام الدولة في توفير فرص التعليم ومعالجة مسألة الأمية. ويشير الجدول التالي تطور التعليم في قطر خلال الثلاثين عاماً الماضية.

يتضح من الجدول ما يلي:

١ – إن الاهتمام بتطوير الصناعة يتضح في الفترة المشار إليها حيث نالت الصناعة حصة الأسد من المخصصات في موازنة الدولة.

٢ – هناك بعض المجالات قد زادت مخصصاتها خلال الفترة مثل قطاع الاسكان والأبنية العامة والتربية والتعليم والصحة العامة، كما أن هناك بعض المجالات الأخرى قد انخفضت مخصصاتها مثل قطاع الكهرباء والماء وتنمية المدن، والمواصلات والنقل. ويرجع السبب في ذلك إلى الاستثمار في القطاعات التي تشكل الأولويات مثل الصناعة والمؤسسات الهيكلية ذات العلاقة المباشرة بها.

وإذا حاولنا تحليل العلاقة بين الاتجاهات التي تتخذها خطة الدولة في تصميم مشروعاتها التنموية والتوزيع السكاني لا بد من طرح التساؤلات التالية:

(أ) إلى أي مدى تتضمن سياسة المشروعات الصناعية اختيار مواقع ومناطق جديدة وهل هي بالقرب من القرى الكبيرة أم في مناطق جديدة أم في ضواحي العاصمة الدوحة؟.

(ب) طبيعة استخدام القوى العاملة (الكم والكيف) للمشروعات الصناعية، وبصورة خاصة مدى ارتباط الاستخدام بخطط تأهيل وتدريب القوى العاملة في الصناعة من القطريين.

(ج) المؤسسات الهيكلية والخدمية اللازمة للتوزيع الصناعي ولتلبية احتياجات العاملين على اختلاف المستويات من الخدمات الاجتماعية الأساسية ولتوفير الاستقرار للعاملين في الصناعة.

(د) ما هي درجة التكامل والتنسيق بين الصناعة والقطاعات الاخرى في الخطط المستقبلية في المدى القصير وعلى المدى البعيد، على سبيل المثال نمط التكامل بين تنمية المدن والتصنيع.

(و) ما هي المعالم الرئيسية للسياسة السكانية المستقبلية سواء في زيادة نسبة السكان القطريين.

(توفير الحوافز لزيادة النسل أو تجنيس الفئات ذوي الخصوبة العالية (البدو مثلاً) بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، أو في فتح باب الهجرة للوافدين على أسس اختيارية وتوفير مزيد من وسائل الاستقرار لفترات طويلة.

إن الإجابة على هذه التساؤلات يساعد إلى حد كبير في تحديد معالم الخريطة السكانية.

أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية فإن سياسة الدولة توجه اهتماماً واضحاً في تطوير الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية والمواصلات والترويح والخدمات الدينية ووسائل الاعلام والاتصال والرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي والأمن العام. وسوف نتناول قطاع التعليم كمثال للتنمية.

(أ) التنمية في قطاع التعليم:

يحتل التعليم مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن التوسع الأفقي والعمودي لا بد وأن يتم ضمن إطار المشروعات الصناعية والإقتصادية والخدمات التجارية والميادين الأخرى. وقد زاد اهتمام الدولة في توفير فرص التعليم ومعالجة مسألة الأمية. ويشير الجدول التالي تطور التعليم في قطر خلال الثلاثين عاماً الماضية.

جدول رقم (١٣)
تطور التعليم في دولة قطر

السنة	المدارس	الطلبة	المدرسون	اجمالي الميزانية ر. ل	الطالب متوسط تكلفة
١٩٥٢/٥١	١	٢٤	٦	–	
٥٦/٥٥	١٦	١٠٥٠	٤٦	٦,٤٣٦,٠٠٠	٢,٧٦٣
٦٠/٥٩	٣٨	٤,٦٦٧	٣٧٧	٢٥,٨٨١,٤٢٩	٤,٣٣٩
٦٥/٦٤	٧٨	١٠,٨٥٣	٦٦٩	٣٥,٠٩٦,٢٥٣	٢,٧٦٠
٧٠/٦٩	٨٧	١٧,٢٢٣	٩٥٦	٤٤,٨٢٨,٩٥٠	٢,٤١٩
٧٥/٧٤	٩٧	٢٧,٨٠٩	١٦٨٨	١٩٥,٤٨٨,٢١٢	٦,٥٢٩
٨٠/٧٩	١٤٢	٣٧,٦٥١	٣٢٠٤	٨٠٠,٠٦٧,٥١٦	٢١,٢٤٩

المصدر: دولة قطر – وزارة التربية والتعليم – نشرة الاحصاءات السنوية. ص ١٦٥.

يتّضح من الجدول الحقائق التالية:

إن الخدمات التعليمية قد شهدت تطوّراً ملموساً في الثلاثين سنة الماضية في تاريخ قطر المعاصر، ويتّضح ذلك في زيادة عدد المدارس على مختلف المستويات أو في زيادة عدد الطلبة أو عدد المدرّسين أو الميزانية.

إن تكلفة الطالب قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٧٤/١٩٧٥ – ١٩٧٩/١٩٨٠ ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الدولة في بناء المدارس وتحسين مستويات التدريس وتطوير المناهج وتحسين أوضاع المدرّسين.

وما يهمّنا في ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس التطوّر الكمّي – بالرغم من أهميته كمؤشّر فعّال لقياس التقدّم الاجتماعي – فحسب، بل التطوّر العمودي من حيث ارتباط المناهج بتطوير القيم الاجتماعية الجديدة وربط التعليم بالاقتصاد وتوفير الفرصة للطلبة في اكتشاف الخبرات والمهارات وبناء شخصية عربية قادرة على التفاعل مع المتغيّرات الحضارية.

وبالرغم من أن التشريعات الخاصة بهذا القطاع تؤكّد إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسّطة، إلا أن العلاقة بين التعليم والسكان لا يمكن تحديدها في غياب الإحصاءات السكانية الدقيقة. إذ لا بد من معرفة نسبة الالتحاق بالمدارس لفئات السن المختلفة على المستويين الابتدائي والمتوسط.

أما بالنسبة لتوزيع الطلبة حسب الجنسية فيتّضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

الوضع التعليمي في قطر وتوزيع الطلبة للعام الدراسي

١٩٧٩/ ١٩٨٠

المرحلة	عدد المدارس	الطلاب	المدرسون	نسبة الطلاب للمجموع العام	الطلاب حسب الجنسية					
					ق	(٪)	خ	(٪)	ع	(٪)
ابتدائي	٨٥	٢٤,٢٤٨	١٨٣٦	٦٤,٤	١٦,٣١٨	٦٧	٥٤٦	٢,٣	٧,٣٨٤	٣٠,٧
متوسّطة	٣٠	٨,٣٦٠	٨٦٢	٢٢,٢	٥,٨٨٩	٧٠	٢١٣	٢,٥	٢,٢٥٨	٢٧,٠
ثانوية	١٩	٤,٥٩٦	٤٠٩	١٢,٢	٢,٩٣٩	٦٤	١٠٧	٢,٧	١,٥٥٠	٣٣,٣
دار معلّمين	٢	٦٥	٢٦	٠,٢	٦٤	٦٨	١	٢	—	—
التجارة الثانوية	١	٤٢	١٥	٠,١١	٣٤	٨١	٢	٤,٧	٦	١٥,٣
معهد ديني	١	٢٨٧	٣٢	٠,٧٦	٨١	٢٨	٢٦	٩	١٨٠	٦٣
صناعة	١	٥٣	٢٥	٠,١٤	٤٤	٨٣	٢	٣,٧	٧	١٣,٣
مجموع	١٣٩	٣٧,٦٥١	٣,٢٠٥	١٠٠	٢٥,٣٦٩	٧٦,٣	٨٩٧	٢,٤	١١,٣٨٥	٢١,٣

المصدر: نفس المصدر السابق.

يتّضح من الجدول الحقائق التالية:

١ ــ تشكّل مجموعة الطلاب في المرحلة الابتدائية القاعدة العريضة للتعليم في قطر، حيث تبلغ نسبة الطلاب في هذه المرحلة حوالي ثلثي (٦٤,٤٪) إجمالي الطلبة يليها المرحلة المتوسّطة (حوالي الربع ٢٢,٢٪) ثم الثانوية وتقل في المعاهد التجارية ودار المعلمين والمعهد الصناعي والمعهد الديني.

٢ ــ كما تشكّل نسبة الطلبة القطريين حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الطلبة (٧٦,٣٪) الملتحقين في جميع المراحل والمعاهد، يليها نسبة العرب (٢١,٣٪) ثم الخليجيين (٢,٤٪).

٣ ــ أما نسبة الطلبة القطريين في مختلف مراحل التعليم إلى إجمالي السكان القطريين فتبلغ حوالي ٣٦٪ وتعتبر من أعلى النسب في دول الخليج العربي ويعزى عدد من الدول العربية والآسيوية[٤٤]، إذ تصل أعلى نسبة إلى ١٩ ــ ٢٢٪ في كل من الأردن وتونس ولبنان والكويت.

٤ ــ من الطبيعي أن تزيد نسبة الطلبة العرب على الطلبة الخليجيين (من غير القطريين) بسبب ارتفاع نسبة السكان الوافدين العرب العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن توزيع المدارس ومواقعها في الدولة له أهمية في التوزيع السكاني في المناطق الحضرية والريفية. إن التخطيط الحالي يتمشّى مع سياسة توفير المدارس الابتدائية حيثما تتواجد كثافة نسبية من السكان القطريين والعرب، إلا أن توفّر الخدمات التعليمية على المستويات الأخرى محدودة (مدرسة ثانوية واحدة مبتدئة بالصف الأول الثانوي في كل من أم صلال محمد، الخور، الشمال، دخان، الشحانية، والريان ــ مدرستان).

(٤٤) تشير هذه النسبة إلى افتراض بأن اجمالي السكان القطريين عام ١٩٨٠ حوالى ٧٠,٠٠٠ نسمة.

وتتمركز الغالبية العظمى في المؤسّسات التعليمية على مختلف مستوياتها في مدينة الدوحة وضواحيها مثل جامعة قطر والمعاهد المتنوّعة، ويمكن الاكتفاء بالإشارة إلى أن ٨٧٪ من إجمالي الطلبة في المرحلة الابتدائية مسجّلين في العاصمة وضواحيها وكذلك الأمر بالنسبة للمراحل التعليمية الأخرى[٤٥].

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطلبة المسجّلين في المرحلة الابتدائية لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ إلى إجمالي الطلبة بلغ ٦٤٪، وفي المرحلة المتوسطة ٢٢٪، والمرحلة الثانوية ١٢,٢٪. أما في المعاهد الأخرى فتصل النسبة إلى ١,٨٪ فقط. وهذا يشير إلى حداثة المؤسّسات التربوية، وأن دولة قطر تخطّط بتطوير هذا القطاع وتعطي له أهمية في ميزانية الدولة[٤٦].

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١٠) نجد أن نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية الابتدائية إلى عدد المساكن في قطر يتفاوت من منطقة إلى أخرى، فنجد أن في منطقة الدوحة تصل النسبة إلى ٠,٧٪ طالب لكل مسكن، وترتفع النسبة في بلدة الشمال حيث تصل ٢,٣٪ طالب لكل مسكن وتقلّ في قرية أو الضلوف لتصل إلى ٠,١٪ طالب لكل مسكن، وقد يرجع انخفاض النسبة في المناطق خارج الدوحة وضواحيها إلى ارتفاع نسبة السكان من غير القطريين والعرب (الأجانب) وإلى حداثة إنشاء المدارس في مناطق القرى.

وتجدر الإشارة إلى أهمية العلاقة الإيكولوجية بين المدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها وبين توزيع السكان، حيث يعتبر التعليم في المجتمع المعاصر من العوامل الأساسية التي تؤثّر على اختيار مكان الإقامة للأسرة. وكلما تطوّرت الخدمات التعليمية ساعد ذلك على جذب السكان إلى خارج العاصمة وانتشارهم في المدن الصغيرة والقرى، وتزداد الجاذبية إذا ما توفّرت الخدمات الصحّية والترويحية والمرافق الأخرى.

ومن المشكلات التي يواجهها نظام التعليم في قطر:

أولاً ــ قلّة المعلمين الوطنيين؛ وثانياً ــ انخفاض المستوى المهني للمعلمين؛ وثالثاً ــ قلّة إقبال القطريين على المدارس والمعاهد المهنية والتجارية؛ ورابعاً ــ عزوف المعلمين عن العمل والعيش في مدارس القرى والمناطق الريفية وصغر حجم التلاميذ في هذه المناطق[٤٧]، وهذا يسهم في ارتفاع التكلفة لتعليم الطالب الواحد كما أشرنا إليه سابقاً.

كما قطعت الخدمات التربوية شوطاً في محو الأمّية وتعليم الكبار، وقد كانت نسبة الأمّية بين القطريين حسب تعداد ١٩٧٠ تصل إلى ٨٩٪ في فئات السن ٢٠ ــ ٢٩٪ و٢٢٪ في فئة السن ١٥ ــ ١٩ سنة. وتشير إحصاءات مراكز محو الأمّية إلى أنه عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ بلغ عدد الملتحقين في الفصول ٥٣١ دارساً[٤٨] معظمهم قطريّون أما في العام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠ فقد بلغ مجموع الملتحقين بالمراحل الابتدائية والمتوسّطة والثانوية في برنامج تعليم الكبار ٦٧٢٤ دارساً منهم ٤٩٪ قطريين و٥١٪ من العرب. أما نسبة الذكور بلغت ٦٥,٩٪ ونسبة الإناث ٣٤,١٪. أما بالنسبة إلى توزيع هذه المراكز في قطر فإن نسبة الدارسين الملتحقين بمراكز محو الأمية في منطقة الدوحة وحدها تصل إلى ٧٥,٧٪ من إجمالي المسجّلين في مختلف المستويات (الابتدائية والمتوسطة والثانوية)[٤٩].

---

(٤٥) بالنظر إلى توزيع الطلاب بجامعة قطر في عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ نجد أن مجموع الطلاب يبلغ ٢٠٢٥ طالباً (نسبة الطالبات ٦٤,٢٪) منهم ٥٧,٨٪ قطريون و١٤,٧٪ اردنيون وفلسطينيون و١٤,١٪ بحرينيون ويلتحق بكلية التربية الغالبية العظمى منهم حيث تصل نسبة الطلبة في هذه الكلية (٧٦,٣٪) تليها كلية الإنسانيات (١١,٧٪) ثم كلية العلوم (٨,١٪) وكلية الشريعة (٣,٩٪).

(٤٦) المصدر ــ نشرة الاحصاءات السنوية ــ دولة قطر ــ مصدر سابق.

(٤٧) د. محمد منير مرسى ــ التعليم وتنمية الثروة البشرية في قطر ــ جامعة قطر ــ مركز البحوث التربوية ــ ١٩٧٩.

(٤٨) نفس المصدر.

(٤٩) نشرة الاحصاءات التربوية ــ مصدر سابق.

وأما فيما يتعلّق بالتعليم الخارجي فقد زاد عدد المبعوثين من الطلبة القطريين للتعليم الجامعي والدراسات العليا، فقد بلغ إجمالي الطلبة المبعوثين حتى عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ لمختلف الدول العربية والأجنبية ١,٢١٢ مبعوثاً منهم ٧٩ ٪ في الدراسات الجامعية والنسبة المتبقّية دراسات عليا. وينتشر المبعوثون في أكثر من دولة لتنويع الخبرات والثقافة، حيث يلتحق ٣٨,٢ ٪ منهم بالجامعات الأميركية و ١٩,٢ ٪ بالجامعات المصرية و ١٩ ٪ بالجامعات اللبنانية وبالجامعات البريطانية ٧ ٪ ومناطق أخرى ١٦,٦ ٪. والجدير بالملاحظة أن ٣٧,٨ ٪ من المبعوثين متخصّصين في الهندسة والعلوم والطب[٥٠].

إن درجة ارتباط الخطط والمشروعات التربوية بخطط التنمية الاقتصادية تنعكس في قدرة الإنسان العربي القطري على التحصيل واكتساب الخبرات والمهارات من ناحية وعلى كفاءة المؤسسات في استثمار الكفاءات البشرية في التنمية الذاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية المتعدّدة الجوانب وتحقيق التنمية على المستويين الأفقي والعمودي من ناحية أخرى.

الخلاصة

استهدف البحث مناقشة الأبعاد التاريخية والجغرافية لدولة قطر والعوامل التي ساهمت في تشكيل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعاصر. كما تطرّق البحث إلى تحليل خصائص المستوطنات البشرية وأثر البيئة في التوزيع السكاني، وكذلك أثر النفط ـ كعنصر أساسي ـ في التغيّرات الديمغرافية التي شهدتها دولة قطر خلال العقدين الأخيرين وبصورة خاصة في السبعينات. إن التحدّيات التي تواجه التنمية تستدعي الاهتمام بالتخطيط على المدى البعيد في نطاق التغيّرات في نمط الإنتاج وأدوات الإنتاج. إن النفط والصناعات المرتبطة به متمركزة في منطقة الساحل الغربي في حين أن الغالبية العظمى من التمركز السكاني يقع في الساحل الشرقي، منطقة الدوحة.

إن السياسات السكانية تعتمد بدرجة كبيرة على السياسات الاقتصادية والخطط والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية التي تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(أ) تنوّع مصادر الإنتاج؛ (ب) تنوّع في أنماط الإنتاج؛ (ج) توزيع مواقع الإنتاج؛ (د) تغيير علاقات الإنتاج وأدواته. إن مثل هذا التغيير يؤثّر بصورة مباشرة في البناء الاجتماعي للمجتمع القطري ويسهم في تحديد معالم السياسة السكانية بصورة خاصة تجاه الهجرة واختيار البدائل في زيادة السكان القطريين سواء عن طريق الحوافز لرفع معدّلات الخصوبة، أو في اتّباع الوسائل التي توفّر الاستقرار للقوى العاملة الوافدة التي يتم تحديد تدفّقها إلى البلاد من حيث الكم والنوع وربط توزيعها بالمشروعات الإنتاجية المنتشرة في مناطق قطر.

إن العلاقة بين الريف والحضر غير متوازنة وتسير باتّجاه النمو الحضري المتمركز في منطقة الدوحة على حساب نموّ المراكز الحضرية المتوسطة (وعددها محدود) والصغيرة. إن الفجوة كبيرة وتتطلّب اتّباع سياسة ترمي إلى إنشاء مراكز حضرية جاذبة سواء في مناطق المدن الصغيرة وتعزيز مؤسّساتها الهيكلية مثل الخدمات التربوية والصحية والإسكان والمواصلات والترويح والدفاع الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، أو في مناطق المزارع بحيث تنشأ مراكز حضرية ترتبط بعدد من القرى الصغيرة أو المزارع.

وبالرغم من الجهود العملية التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها في توفير التوازن في التوزيع السكاني، إلا أن النتائج التي يمكن أن تتحقّق تكون في المدى البعيد وفي ضوء المشروعات التنموية الاقتصادية التي أشرنا إليها، والتي تشكّل نمط توزيع العمالة في الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي والتحوّل من الأنشطة ذات الطابع الخدمي.

(٥٠) نفس المصدر.

إن توزيع السكان القطريين يتأثر بدرجة كبيرة بأنماط الملكية سواء ملكية الأراضي الزراعية أو ذات الرأس مال العالي (العقارات في المدن) أو في ملكية أدوات الإنتاج والمؤسسات المتنوّعة، ذلك لأنهم يمثلون القاعدة الأساسية في الانتشار أو التمركز أو اللامركزية الحضرية. أما بالنسبة لتوزيع السكان الوافدين فإن هذه المسألة مرتبطة بعدة عوامل منها المشروعات الاقتصادية التنموية ومدى حاجتها إلى الشرائح المختلفة في القوى العاملة (كماً ونوعاً) ومدى سرعة إعداد القوى العاملة القطرية في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات الاجتماعية وعلى مختلف المستويات.

وأخيراً فإن هذا البحث، يُعتبر جزءاً من الجهد العلمي الذي تقوم به المؤسسات المحلية والخليجية والعربية والدولية في إبراز القضايا الأساسية التي تواجه دول المنطقة والتي تشكّل تحدّيات حضارية تتطلّب التحليل الموضوعي والرؤيا الواضحة وطرحها للمناقشة والحوار العلمي البنّاء.